مجلة
المحاسبة

A SEMIANNUALLY SPECIALIZED NEWSLETTER PUBLISHED BY THE SAUD ACCOUNTING ASSOCIATION No. SE 1436 H/ 2015G

نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة - العدد ٥٨- السنة الثامنة عشر- ١٤٣٦هـ / ١٥م

عقدت الجمعية السعودية للمحاسبة بالتعاون مع جامعة الأمير سلطان لقاءَ بعنوان:

"تطوير مكاتب المحاسبة المحلية"

لأول مرة في المملكة:
"نظام الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA"
في محاضرة عامة

مؤتمر كليات إدارة الأعمال
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
يوصي بإجراء المزيد من الدراسات
التي تتناول توافق معايير المحاسبة الدولية
مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس

نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة
A QUARTELY SPECIALIZED NEWSLETTER PUBLISHED BY THE SAUD ACCOUNTING ASSOCATION

عنوان المراسلات
الجمعية السعودية للمحاسبة
ص. ب. ٧١١١٥ الرياض ١١٥٨٧
هاتف: ٠١١-٤٦٧٤٢٦٣
فاكس: ٠١١-٤٦٧٤٢٦٢
البريد الإلكتروني :
saa@ksu.edu.sa

هيئة التحرير

أ.د. محمد بن سلطان السهلي
رئيس مجلس إدارة الجمعية

د. أحمد زكريا زكي عصيمي
عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود

أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

أ. د. محمد بن سلطان القباني السهلي

أ. راشد بن سعود راشد محمد الرشود

أ. د. صالح بن راشد عبدالله العماري

د. يحيى بن علي الجبر

د. ناصر محمد ناصر السعدون

د. خالد بن رشيد العديم

أ. خالد بن محمد البسام

أ. خليل إبراهيم السديس

كلمة الجمعية السعودية للمحاسبة

كلمة العدد

تلعب الجمعية السعودية للمحاسبة دورا فاعلا في جميع المجالات والأنشطة التي تخدم تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، وذلك وحرصاً منها على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ومساهمة منها في تقديم الخدمات لجميع المهتمين بهذه المهنة سواء كانوا أكاديميين أو مهنيين وسواء من أعضاء الجمعية أو من غير أعضائها.

وحرصاً من الجمعية السعودية للمحاسبة على أن يكون لها دور أكثر فاعلية فقد ساهمت بدور كبير في إنجاح مؤتمر كليات إدارة الأعمال لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأول والذي نظم في رحاب جامعة الملك سعود خلال شهر فبراير ٢٠١٤.

ولاستمرار الجمعية في أداء رسالتها تم تجديد مجلس إدارتها بدماء جديدة عازمة بعون الله تعالى على تقديم كل ما يدعو إلى تحقيق أهداف الجمعية والرقي بالمهنة المحاسبية.

أدعو الله أن يوفق مجلس الإدارة الجديد في تحقيق أهداف الجمعية على أكمل وجه، وأدعو الجميع إلى المساعدة على التطوير والرقي بالمهنة بكافة مقترحاتهم وآرائهم.

أ. د. محمد بن سلطان السهلي
رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

محتويات العدد

موضوع العدد : لقاءَ بعنوان:
"تطوير مكاتب المحاسبة المحلية" ٥

محاضرة بعنوان: نظام الامتثال الضريبي الأمريكي "فاتكا" FATCA ٦

مؤتمرات : المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٧

مسئولية : مسئولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية ... ٨
د. حسني الخولي

مراجعة خارجية : أثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على جودة عملية المراجعة ... ١٠
د. أشرف محمد إبراهيم منصور

فقه إسلامي : مفهوم الربح في الفقه الإسلامي ... ١٢
د. أحمد زكريا زكي عصيمي

اقتصاد المعرفة : مؤشرات اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية مقارنة ببعض الدول العربية ... ١٣
أ. د. جمال محمود عطية عبيد & د. عبد الله بن محمد المالكي

اقتصاد المعرفة : مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة ... ١٥
د. جابر محمد عبد الجواد

محاسبة مالية : نظرة عامة على جهود الباحثين لتطوير الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية ... ١٦
د. جمال علي

ضرائب : نظام جباية الزكاة الجديد ... ١٨
د. سالم سعيد باعجاجه

حوكمة : دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ... ١٩
أ. د. محفوظ صالح التميمي

مراجعة داخلية : مرونة المراجع الداخلي وعملية التخطيط ... ٢٠
أ. محمد إدريس

صناعة التجزئة : Transition of Retail Industry and Paradoxical Implication ... ٢١
Dr. Venkata Muramalla

تكنولوجيا : تكنولوجيا المعلومات وجودة المعلومات المحاسبية ... ٢٢
أ. أيمن هشام عزريل

ملخص بحث : تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الاوراق ... ٢٤
د. يحيى بن علي الجبر & د. ناصر بن محمد السعدون

أخبار مهنية محلية وعالمية ٢٥

مؤتمرات وملتقيات وندوات مستقبلية ٢٦

من أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة ٢٨

إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة ٣١

ملاحظة هامة: المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأى أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأى الجمعية

موضوع العدد :
لقاء تطوير مكاتب المحاسبة المحلية

عقدت الجمعية السعودية للمحاسبة بالتعاون مع جامعة الأمير سلطان لقاءً بعنوان: "تطوير مكاتب المحاسبة المحلية" يوم الاثنين ٢٧ / ربيع الآخر/١٤٣٦هـ الموافق ١٦ /فبراير/٢٠١٥م بجامعة الأمير سلطان، وقد شملت محاور اللقاء ما يلي:

- **الواقع الحالي لسوق المراجعة في المملكة**
  - مكاتب المحاسبة المحلية والعالمية
  - الموارد البشرية المحلية
  - المنافسة وجودة الخدمات
  - ملائمة الأتعاب
  - السيطرة ، الاحتكار ، التركيز
- **الإطار القانوني لسوق المراجعة في المملكة**
- **الوضع الدولي لسوق المراجعة**
- **تطوير ورفع كفاءة المكاتب المحلية**
  - الاندماج والارتباط مع مكاتب عالمية
  - استمرارية مكاتب المحاسبة المحلية
  - أساليب التطور والنمو
  - الموارد البشرية والتجهيزات الفنية
  - خدمات يمكن التركيز عليها
- **استشراف المستقبل لمكاتب المحاسبة المحلية**
  - الفرص
  - التحديات
  - دور الجهات التشريعية والهيئات المهنية

وكان من ضمن المتحدثين:

- الدكتور/ محمد بن عبدالله آل عباس - قسم المحاسبة – جامعة الملك خالد
- الأستاذ/ فهد بن عبدالله القاسم - الرئيس التنفيذي . شركة أموال للاستشارات المالية
- الأستاذ/ خليل بن إبراهيم السديس - محاسب قانوني وشريك رئيسي في شركة KPMG وعضة مجلس ادارة الجمعية السعودية للمحاسبة.

ولقد بدأ اللقاء الذي أدار الحوار فيه سعادة الدكتور يحي الجبر عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال في جامعة الملك سعود بكلمة ترحيبية لسعادة عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة الأمير سلطان (سعادة الدكتور سعد بن عبد العزيز الموسى) الذي استهل حديثه بالشكر والثناء على جهود الجمعية السعودية للمحاسبة، وما تبذله من مساع لتطوير وتنمية المحاسبة أكاديميا ومهنيا في المملكة العربية السعودية، وذلك للارتقاء بمهنة المحاسبة، وبناء وتكوين علاقة فاعلة مع مجتمع الأعمال في مجالات المحاسبة والمراجعة، ولتعزيز ومساندة ودعم جهود التنمية المستدامة، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، ورفع مستوى تنافسيته.

كما قدم سعادة الدكتور محمد نور النبي، منسق قسم المحاسبة في كلية إدارة الأعمال بجامعة الأمير سلطان ، عرضا تقديميا عن اشتراطات استيفاء متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي في المملكة ودور مكاتب المحاسبة الدولية والمحلية في ذلك.

وقد ذكر الأستاذ الدكتور محمد بن سلطان السهلي رئيس الجمعية السعودية للمحاسبة أن هذا اللقاء يعتبر من ضمن جهود الجمعية للتوعية بالمشكلات التي تواجهها مكاتب المحاسبة الوطنية في السوق المحلي، في ظل تمركز واضح من المكاتب الدولية، وأكد سعادته علي ضرورة رفع كفاءة المكاتب الوطنية لتتمكن من المنافسة في السوق، وطالب الجهات التشريعية برسم خطة واضحة المعالم لتطوير أدائها.

هذا، وقد حضر اللقاء الكثير من المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة سواء كانوا أكاديميين أو مهنيين أو موظفين في جهات حكومية أو بالقطاع العام أو القطاع الخاص.

محاضرة :

لأول مرة في المملكة : "نظام الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA في محاضرة عامة

في إطار جهود جمعية المحاسبة السعودية للتوعية بمتطلبات "قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الخارجية للأمريكيين - فاتكا FATCA" ووسط حضور عدد عقدت الجمعية بالتعاون مع جامعة الأمير سلطان محاضرة عامة عن هذا القانون للتعريف بتأثيراته على المواطنين السعوديين المولودين في الولايات المتحدة بوجه خاص حيث أن الكونغرس الأمريكي أصدر هذا القانون من أجل تحصيل الضرائب من مواطنيها ومن لديهم حق الإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية والشركات ذات الملكية الأمريكية في الخارج.

قد كان من المتحدثين في هذه المحاضرة سعادة المحامي والمستشار القانوني الأستاذ / بندر بن عبدالله النقيثان حيث بدأ النقيثان حديثه بالتعريف بقانون فاتكا وأهدافه، ثم تناول من يخضع لهذا القانون، وأيضا آثار هذا القانون خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ثم عرض علاقة قانون فاتكا بسيادة الدول مبينا علاقة قانون فاتكا بسرية الحسابات من ناحية وعلاقته بقوانين الضرائب من ناحية أخري. كما تناول النقيثان معايير الإفصاح عن الحسابات المالية استنادا إلى هذا القانون، كما تعرض في نهاية حديثه عن برنامج Streamlined Filing Compliance Procedures الخاص بتسوية

الضرائب المستحقة عن فترات سابقة.

أما المتحدث الآخر في هذه المحاضرة فهو سعادة الأستاذ / فيصل بن غازي عزازي مدير عام إدارة الالتزام بمصرف الإنماء، حيث بدأ حديثه بالتعريف بقانون فاتكا، ثم عرض سعادته أنواع الاتفاقيات اللازمة لتطبيق هذا القانون. كما تناول سعادته أيضا مسئوليات المصارف تجاه الالتزام بتطبيق تعليمات فاتكا FATCA، وبين سعادته من هو الشخص الأمريكي، وفي ختام حديثه بين عزازي المعلومات التي سوف تقوم المصارف بالإفصاح عنها.

وفي نهاية المحاضرة فتح رئيس الجلسة الدكتور يحي بن علي الجبر الباب للأسئلة من الحضور حيث كان هناك عدد كبير من الأسئلة والاستفسارات والتعليقات من الحضور باعتبار هذه المرة الأولى التي يتم تقديم مثل هذه المحاضرة لعامة الناس في المملكة.

وفي نهاية هذه المحاضرة قام الدكتور سعد بن صالح الرويتع وكيل جامعة الأمير سلطان بتقديم الشكر والهدايا التذكارية للمشاركين في الندوة مؤكدا على دور جامعة الأمير سلطان في خدمة المجتمع من خلال عدد من المبادرات والشراكات التي تصب في مصلحة الوطن.

مؤتمرات :

المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتقدم المؤتمرون بخالص الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين حفظه الله على موافقته على عقد المؤتمر، وكذلك صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين على رعايته وافتتاحه للمؤتمر، وكذلك لمعالي وزير التعليم العالي ومعالي مدير جامعة الملك سعود وسعادة عميد كلية إدارة الأعمال على ما بذلوه من جهود ومتابعة لإقامة المؤتمر والذي خرج بصورة منظمة ومميزة تليق بمكانة جامعة الملك سعود.

التوصيات

محور تطوير العملية التعليمية والبحثية :

- عقد المؤتمر الثاني لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في رحاب جامعة الكويت بدولة الكويت خلال العام ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦م.
- تعزيز التعاون بين كليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عمل الابحاث المشتركة، وتبادل الزيارات بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، والاستفادة من قواعد البيانات وتبادل الخبرات في كل ما من شأنه النهوض بالتعاون بين جامعات دول المجلس إلى آفاق أرحب.
- الاستفادة من تجارب كليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي حصلت على الاعتماد الأكاديمي.
- المشاركة المستمرة للمستفيدين من كليات إدارة الأعمال في تحديث البرامج والخطط الاستراتيجية للكليات.

المحور الاقتصادي :

- بذل المزيد من الجهد في زيادة مصادر الدخل، والإيرادات غير النفطية، لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.
- يجب العمل على الاستفادة من اتفاقيات التكامل الاقتصادي الخليجي بإصدار التشريعات والنظم وزيادة الحوافز الكفيلة بتعميق التداخل بين الصناعات، والترابط الاستثماري والتجاري الإقليمي.
- العمل على الوصول للتنمية الإقليمية المتوازنة، ودعم المنافسة، والتنمية المستدامة، وتقليل الاعتماد على دور الدولة.

المحور المالي :

- تعزيز الشفافية ومزيد من الإفصاح عن الأداء المالي للشركات المتداول أسهمها في الاسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- بذل مزيد من العناية بالصكوك الاسلامية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطوير المعايير المالية والقانونية الخاصة بها.

محور المحاسبة :

- اجراء المزيد من الدراسات التي تتناول توافق معايير المحاسبة الدولية مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

محور التسويق

- تفعيل القواعد التشريعية والقانونية التي تنظم خدمات الانترنت لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بحيث توفر للمتعاملين مزيداً من مشاعر الثقة والأمان لدى قيامهم بعمليات التسوق الإلكتروني.
- العمل على إنشاء جهات مستقلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يقع على عاتقها ضمان حقوق العملاء والشركات التجارية على حد سواء، لبث الثقة في مجال التسوق الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية.

مسئولية :

مسئولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية

د. حسني الخولي

لمراقب الحسابات دور هام في مراجعة القوائم المالية، ويمتد هذا الدور لإضفاء مزيد من الثقة على القوائم المالية المنشورة من خلال تقديم تقريره، والذي يعد بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة، وبإصدار هذا التقرير يختتم المراجع عمله، ولكن هذا لا يعفيه من المسئولية مستقبلاً إن ثبت إهماله في أداء واجباته المهنية، وهذه المسئولية لا تكون في مواجهة الطرف الذي تعاقد معه المراجع (العميل) ولكنها تمتد لتشمل فئات عدة، وهم الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، كما يستطيع هذا الطرف أن يقاضي المراجع إذا ثبت إهماله وتقصيره في عمله ووقوع ضرر عليه نتيجة لاعتماده على تقرير المراجع الذي لم يعبر بصدق عن حقيقة القوائم المالية الصادر عنها التقرير.

د. حسني الخولي
محاسب قانوني
hosny.alkholy@gmail.com

مسئولية مراقب الحسابات لم تتوقف عند رأيه عن القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها بأنها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، بل تعدت ذلك فأصبح من دور مراقب الحسابات إبداء الرأي عن التنبؤ بقدرة المنشأة على الاستمرار، وهذا يبين مدى ضخامة المسئولية الملقاة على عاتق المراجع، والتي نشأ عنها ظهور أهمية مراجعة الحسابات وتطورها في وقتنا الحاضر.

فرض الاستمرارية في القانون يقصد به أن الوحدة الاقتصادية تولد لتستمر، ولا توجد أي نية لتصفيتها في المستقبل القريب، أما في علم المحاسبة ففرض الاستمرارية يعني أن الشركة سوف تستمر في عملياتها، ولن تخرج من الصناعة، أو تصفيتها. وحتى يحدث ذلك يجب عليها أن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل كاف، وتعني الاستمرارية في المراجعة أن يبدي مراقب الحسابات رأيه عما إذا كانت الشركة قادرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه، وأن يأخذ بعين الاعتبار عند مراجعة القوائم المالية مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في أعمالها ونشاطاتها لمدة سنة بعد انتهاء إعداد البيانات المالية موضع المراجعة.

يعتبر فرض الاستمرارية أساساً ضمنياً يتم على أساسه إعداد القوائم المالية ما لم يكن هناك مؤشرات تفيد عدم مناسبته، ويجب على المراجع أن يتأكد من إتباع الإدارة للأسس الموجودة في معيار المحاسبة الدولي الخاص بـ"عرض البيانات المالية" فيما يتعلق بفرض الاستمرارية، كما يجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره مدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية عند تخطيطه وتنفيذه إجراءات المراجعة وعند تقييم نتائجها.

هناك مؤشرات وأحداث وظروف قد تؤدى إلى تشكك مراقب الحسابات في استمرارية المنشأة. وقد تكون تلك المؤشرات أو الأحداث متواجدة بصفة فردية أو مجتمعة، كما لا يعني وجود مؤشر أو أكثر وجود شك جوهري في استمرارية المنشأة من عدمه.. وتتمثل تلك المؤشرات في:

- أحداث وظروف مالية .. مثل ظهور رأس المال العامل أو صافي رأس المال العامل بالسالب، وعدم وجود توقعات واقعية لتجديد أو لسداد القروض المحددة المدة والتي اقترب تاريخ سدادها، أو وجود اعتماد زائد على الاقتراض قصير الأجل لتمويل طويل الأجل، وأيضاً وجود مؤشرات تفيد انسحاب المقرضين من تقديم دعم مادى للمنشأة، كذلك من تلك المؤشرات وجود عجز في التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل، ووجود نسب مالية هامة عكسية، أو وجود خسائر تشغيل كبيرة ومتكررة في قيمة الأصول المستخدمة، وأيضاً من تلك الأحداث والظروف المالية التراجع عن دفع توزيعات الأرباح، وعدم القدرة على سداد مستحقات الدائنين في تواريخ استحقاقها.
- أحداث وظروف تشغيلية .. مثل فقدان مديرين رئيسين بدون تعيين بديل لهم، وفقدان سوق هام أو حق امتياز، أو رخصة عمل أو مورد رئيسي، ومن تلك الأحداث والظروف وجود مشاكل

مسئولية :
مسئولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية

د. حسني الخولي

عمالية، أو العجز عن الحصول على مواد هامة.

• أحداث وظروف أخرى .. مثل عدم الالتزام بسداد رأس المال أو عدم الالتزام بمتطلبات قانونية أخرى، وأيضاً عدم الفصل في دعاوى قانونية ضد المنشأة مما قد يكون له تأثير عكسي إذا ما تم الفصل في تلك الدعاوى القانونية لصالح الغير. وأيضاً من تلك الأحداث والظروف التغير في القوانين والتشريعات التي من المتوقع أن يكون لها تأثير عكسي على المنشأة.

لذا يجب على مراقب الحسابات عند مرحلة التخطيط لعملية المراجعة أن يدرس مدى وجود ظروف أو أحداث قد يكون لها تأثير على قدرة المنشأة على الاستمرار، كما يجب على المراجع أن يبقى على حذر للأحداث أو الظروف التي قد يتشكك منها في قدرة المنشأة على الاستمرار خلال عملية المراجعة، وإذا ما تم تحديد مثل هذه الأحداث أو الظروف فبالإضافة إلى تنفيذ المراجع لإجراءات المراجعة العادية فعليه أن يدرس ما إذا كانت تلك الظروف والأحداث سوف تؤثر في تقييمه لمكونات مخاطر المراجعة.

كما يجب عليه أن يراجع تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على الاستمرار ويتعين عليه أن يأخذ في اعتباره نفس الفترة الزمنية التي اتخذتها الإدارة في تقييمها لقدرة المنشأة على الاستمرار لفترة لا تقل عن اثنى عشر شهراً من تاريخ القوائم المالية .

ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد على مراقب الحسابات أية مسئولية في تصميم إجراءات سوى أن يتقدم باستفسار للإدارة بغرض اختبار وجود مؤشرات عن مشاكل تلى الفترة التي تم تقييمها بواسطة الإدارة. وفي نفس الوقت فإنه على مراقب الحسابات القيام بإجراءات مراجعة إضافية في حالة وجود أحداث أو ظروف تشكك في استمرارية المنشأة ومن تلك الإجراءات الإضافية فحص خطة الإدارة لإجراءاتها المستقبلية بناء على تقييمها لفرض الاستمرارية، وفحص الأحداث اللاحقة لإعداد المركز المالي للتعرف على الأحداث التي قد تسهم في أو التي تؤثر على قدرة المنشأة على الاستمرار،

إذا ما وجد المراجع أن هناك شك جوهري في استمرارية المنشأة فيجب عليه أن يناقش إدارة المنشأة في تحديد أفضل الطرق لإعداد القوائم المالية، والتي قد تصل إلى إعداد القوائم المالية على أساس التوقف عن النشاط، وهذا يتطلب إعادة تبويب كل من الأصول والالتزامات على أنها متداولة، وإعادة تقييمها على أساس صافي القيمة المنتظر تحقيقها / كما يتطلب أيضاً في هذه الحالة تكوين المخصصات اللازمة لتكلفة التصفية.

إذا ما تأكد للمراجع بعد أخذ كل الأدلة في الاعتبار من وجود شك في استمرار المنشأة فيجب عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره .. هذا وتجدر الإشارة إلى أن ذكر الحقيقة المطلقة عن مشاكل الاستمرارية في تقرير المراجع قد يصبح بمثابة تنبؤ في تعقيد للمشكلة، ولهذا يجب أن يأخذ كلاً من مجلس الإدارة والمراجع الحذر الكامل والعناية المهنية الواجبة عند دراسة حالة استمرارية المنشأة، والآثار الممكن حدوثها نتيجة لتقريرهم عنها.

مراجعة خارجية :

أثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على جودة عملية المراجعة

د. أشرف محمد إبراهيم منصور

أكدت بعض الدراسات على التأثير الإيجابي لتخصص مكاتب المراجعة على جودة المراجعة، فالتخصص يحسن - إلى حد كبير- من جودة مراجعة القوائم المالية Higher Quality Audit. (Balsam, Krishnan, & Yang, (2003) (2000 ,Reisch) (2006 ,Hammersley) (2005 ,Wang) (2002 ,Carcello, & Nagy) ، خاصة مكاتب المراجعة التي لها حصة سوقية كبيرة، والقادرة على تطوير وتحسين وتوسيع معارفها وخبراتها الخاصة بصناعة معينة بشكل أكبر، الأمر الذي يمكنها من تقديم خدمات ذات جودة مرتفعة مقارنة بمكاتب المراجعة المتشابهة. ويمكن بيان دور التخصص في تحسين جودة المراجعة كالتالي:

١- يمثل التخصص المدخل الطبيعي لتقدم أي مهنة أو حرفة: من المأثورات الشائعة أعرف شيء عن كل شيء وأعرف كل شيء عن شيء. إن هذا المأثورة ذات شقين، الأول أعرف شيء عن كل شيء، ويمثل المعرفة العامة التي يجب أن يكون كل مهني على علم بها، أما الشق الثاني أعرف كل شيء عن شيء ويمثل ذلك المعرفة المتخصصة التي يعتقد الباحث بأهميتها وضرورتها في ظل التحديات المعاصرة. إن المراجع الخارجي يجب أن يقتنع ويتبنى هذه المقولة حتى تتوافر لديه المعرفة العامة والمتخصصة، ويجب أن تمكنه القواعد المنظمة لأداء المراجعة والتي يعمل في ضوئها من ذلك.

٢- يؤدى تخصص المراجع إلى زيادة كفاءة وفعالية المراجعة: يقصد بكفاءة المراجعة Audit Efficiency مدى قدرة المراجع على استغلال الموارد المتاحة للمراجعة أفضل استغلال، وتقاس كفاءة المراجعة بالعلاقة بين أتعاب المراجعة وكمية الموارد المستخدمة في أدائها. أما فعالية المراجعة Audit Efficiency فيقصد بها مدى قدرة المراجع على

د. أشرف محمد إبراهيم منصور
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
amamansour@hotmail.com

تحقيق أهداف المراجعة، وتقاس بمستوى الجودة التي تؤدى بها المراجعة. إن أحد المطالب الدائمة لمستخدمي معلومات المراجعة (وعلى رأسهم أصحاب رأس المال) هو أداء المراجعة بكفاءة وفعالية. وإذا كان من الممكن تحقيق ذلك في ظل توافر مجموعة من المحددات (مثل: حياد المراجع، ملاءمة التأهيل العلمي والعملي للمراجع، وبذل العناية المهنية)، فإن أحد هذه المحددات هو ضرورة أداء المراجعة بمعرفة مراجع متخصص في نشاط المنشأة الخاضعة للمراجعة. إن تخصص المراجع يعطيه ميزة تنافسية Competitive Advantage قد لا تتوافر لغيره، تمكنه من حسن أداء المراجعة. لقد أكدت إحدى الدراسات على ذلك، حيث أشارت إلى أن المراجع المتخصص في صناعة معينة يمكنه أكثر من غيره من المراجعين غير المتخصصين Non-specialist Auditors على مراجعة أنشطة وأعمال المكاتب التي تعمل في نفس مجال هذه الصناعة، وبذلك يتمتع المراجع الخارجي المتخصص بميزة تنافسية (Casterella, et al.، ٢٠٠٤، pp. ١٢٣-١٤٠). ويمكن النظر إلي التأثير الايجابي للتخصص على كفاءة وفعالية المراجعة من زاوية أخرى، فالتخصص في أداء عمل معين، يعني ببساطة تكرار أداء هذا العمل، ومن المنطقي أن ذلك يؤدي إلى

مراجعة خارجية :

أثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على جودة عملية المراجعة

د. أشرف محمد إبراهيم منصور

الإلمـام بمعظـم - إن لم يكن جميـع- خبايا وأسـرار هذا العمل، ومن ثم زيادة القدرة على أدائه وإتقان هذا الأداء.

٣- يزيـد تخصص المراجع من جودة مراجعـة التقديرات التي تتضمنهـا القوائم الماليـة: يدرك معظـم المتخصصون في مهنة المحاسبـة والمراجعـة أن مراجعـة تقديـرات الإدارة تحتـاج إلي مراجـع يتمتع بقدر كبـير من الخبرة، حيث أن هـذه التقديرات قد تكون مدخل لإحداث تلاعب في القوائم المالية. ويؤكد البعض علـى ذلك بقولـه: أن الإثباتات التي يستطيـع المراجع الخارجي الحصـول عليها لإقرار التقديرات المحاسبية غالبا ما تكون أكثر صعوبة وأقـل حسما من الإثباتات المتاحة لبنـود أخرى بالقوائم المالية. وأشارت إلي أن تقديرات الإدارة قد تتسم بالبساطة وقد تتسـم بالتعقيد، ويحتـاج المراجع الخارجي لمراجعـة التقديرات المعقدة والتقديرات التي تنفرد بها بعض الصناعات عن الأخرى إلى تمتعـه بدرجة عالية من المعرفـة بالصناعة (صليب، ٢٠٠٣، ص ص ٣٩٤ -٣٩٥).

٤- يـؤدى تخصص المراجـع إلى تقليل مخاطر المراجعة إلى أقل حد ممكن: أكدت بعض الدراسات على أن المراجعين المتخصصين أكـثر قدرة على المراجعة والحد مـن مخاطر المراجعة (Low، ٢٠٠٤، pp.٢٠١ – ٢١٩)، خاصـة المخاطـر الضمنيـة، فعلـى سبيل المثال: أشارت إحدى هذه الدراسات أن تقديرات المراجعين المتخصصـين في صناعة البنوك للمخاطـر الضمنية كانت أكثر دقة من مراجعة غير المتخصصين عند تقييم القروض مستحقة التحصيـل (Taylor، ٢٠٠٠، pp. ٦٩٣–٧١٢). إن مخاطـر المراجعـة المتزايدة تعني على الأقل أمريـن للمراجعين المرتقبين هما (Cahan, et al.، ٢٠٠٦، p.١١):

أ- توجـد ضـرورة للمعرفـة المتخصصـة لأداء مراجعـة تتسـم بالكفاءة والفعالية.

ب- أي مراجـع لا تتوافـر لديـه في الوقـت الحـالي المعرفـة المتخصصة، يجب أن يفاضل بين المخاطر وعائد هذه المعرفة.

٥- يـؤدى تخصص المراجـع إلى تحسـن المعرفـة المتخصصة للمراجع من عملية تخطيط وأداء المراجعة، حيث يؤدي تخصص المراجـع الخارجـي إلي تكوين مـا يعرف بالمعرفـة المتخصصة، ولهـذا المعرفة تأثـيراً إيجابيـاً على قدرة المراجـع على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة (Low، ٢٠٠٤).

فقه إسلامي :

مفهوم الربح في الفقه الإسلامي

د. أحمد زكريا زكي عصيمي

الربح في الفقه الإسلامي نوع من نماء المال، نتيجة استخدام هذا المال في ممارسة نشاط استثماري معين، ويختلف مقدار هذا الربح حسب درجة المخاطرة التي يتعرض لها المال في عمليات الاستثمار. فالربح في بيع المرابحة هو مبلغ مضاف على التكلفة للوصول إلى ثمن البيع وهو بهذا المفهوم يمكن أن يستخدم في وضع سياسات تسعير السلع، أما الربح في شركات المضاربة الشرعية فهو زيادة الإيرادات عن التكاليف المبذولة في سبيل الحصول على هذه الإيرادات.

د.أحمد زكريا زكي عصيمي
أستاذ المحاسبة المشارك - قسم المحاسبة- كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود
aahmedzzo@hotmail.com

والربح في الفكر الاقتصادي عائد مقابل تحمل المخاطرة التي تحيط بعمليات الاستثمار، ويختلف القدر باختلاف درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال.

ويعتمد الفقه الإسلامي في تحديد الربح في فقه المعاملات على المقابلة بين الإيرادات والتكاليف المبذولة في سبيل الحصول عليها. وفي هذا يتفق الفقه الإسلامي مع الاتجاه المحاسبي والاقتصادي في المفهوم العام لتحديد الربح عن طريق المقابلة بين الإيرادات والتكاليف التي أدت إلي تحقق هذه الإيرادات.

ويهتم الاقتصاديون بتفسير الأسباب المؤثرة في اختلاف مقدار الأرباح وتفاوتها وأثر ذلك في توجيه الموارد إلى مجالات الاستثمار المختلفة، حيث يعتبرونه عائد مقابل تحمل المخاطرة التي تحيط بعمليات الاستثمار، ويختلف هذا العائد باختلاف درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال. أما المحاسبون

فيهتمون بتحديد الربح المحقق عن نشاط فترة معينة من عمر المشروع، ورجال الضرائب يهتمون بتحديد مقدار الربح الخاضع للضريبة في ضوء متطلبات القانون.

أما رجال الفقه الإسلامي، فإنهم - من وجهة نظر شاملة - يهتمون بتفسير كيفية تولد الربح، والأسباب المؤثرة في حدوثه، كما أنهم يهتمون بتحديد الربح في فقه المعاملات لمعرفة نصيب كل شريك في ضوء المحافظة على سلامة رأس المال، ويهتمون كذلك بتحديد الربح في فقه الزكاة كنوع من نماء المال، حتى يمكن تكييف خضوعه للزكاة الواجبة شرعا.

ومفهوم الربح في الإسلام لا يتضمن بعض الإيرادات التي تخالف الشريعة الإسلامية مثل: الإيرادات الناتجة عن الاحتكار، والإيرادات القائمة على الغش في المكيال والميزان أو الاحتيال، وأيضا المقابل المغالي فيه السلعة أو الخدمة المؤداة، ولا يأخذ بعض عناصر التكاليف تلك التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية بينما يعتبرها النظام الربوي ضمن عناصر التكاليف التي تدخل في حساب الربح كفوائد القروض، كما يجب أن يكون مقدار الربح في إطار المفاهيم والمبادئ الإسلامية التي تدعو إلي التكافل والتعاون، بما يحقق صالح الفرد والجماعة، ويعود على الاقتصاد القومي بأفضل النتائج، ويحمي البائع من الوقوع في دائرة الحرام فيربح في الدنيا والآخرة.

اقتصاد المعرفة :

مؤشرات اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية مقارنة ببعض الدول العربية

أ. د. جمال محمود عطية عبيد & د. عبد الله بن محمد المالكي

أ. د. جمال محمود عطية عبيد
أستاذ الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة حلوان
أستاذ الاقتصاد المشارك، كلية المجتمع، جامعة الملك سعود
gattia@ksu.edu.sa

د. عبد الله بن محمد المالكي
أستاذ الاقتصاد المساعد، ورئيس قسم العلوم الإدارية
كلية المجتمع، جامعة الملك سعود
amalmalki@ksu.edu.sa

1- الرقم القياسي لاقتصاد المعرفة :

باستعراض بيانات مؤشر الرقم القياسي لاقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الأخرى عام 2012 مقارنة بعام 2000 اتضح ما يلي:

أ- احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 50 عالمياً عام 2012، بعد أن كان ترتيبها 76 عام 2000، وهو ترتيب وإن تحسن خلال العامين المذكورين، إلا أن لا يتناسب وإمكاناتها المادية. كما احتلت المملكة الترتيب الرابع فيما بين الدول العربية، بعد كل من الإمارات، والبحرين وعُمان. إذ احتلت الإمارات العربية المتحدة الترتيب الأول فيما بين الدول العربية والترتيب 42 عالمياً عام 2012، بتقدم 6 مراكز مقارنة بعام 2000.

ب- جاءت البحرين في الترتيب الثاني عربياً و43 عالمياً، وشهدت تقدماً بمركزين في التصنيف العالمي. الملفت للنظر أن البحرين احتلت الترتيب الأول عالمياً، فيما يتعلق بالبنية الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولقد اتخذت البحرين خطوات جادة إلى جانب الإمارات العربية المتحدة تجاه اقتصاد المعرفة، من حيث التعليم وتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، وفيما يتعلق بالابتكارات وغيرها من مؤشرات اقتصاد المعرفة.

أما عُمان فجاءت في الترتيب الثالث عربياً، و47 عالمياً بتقدم 18 مركزاً عن عام 2000.

ج- احتلت قطر الترتيب الخامس عربياً و54 عالمياً بانخفاض 5 مراكز عام 2012 مقارنة بعام 2000.

د- شهدت دول عربية طفرة في ترتيبها العالمي عام 2012 مقارنة بعام 2000، مثل، السعودية (26)، وعُمان (18)، و الكويت (18)، والجزائر (14)، وتونس (9)، والإمارات واليمن (6)، والبحرين (2) والسودان (1).

هـ- أخفقت بعض الدول العربية، وانخفض تصنيفها العالمي، مثل، الأردن (-18)، ولبنان (13)، والمغرب (-10)، ومصر (-9)، وقطر (-5) وسوريا (-1).

2- مؤشرا الابتكار العالمي وطلبات تسجيل براءات الاختراع:

جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة 54 عالمياً فيما يتعلق بمؤشر الابتكار العالمي عام 2011.

3 - مؤشر تطور تقنية المعلومات والاتصالات: احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 46 عالمياً عام 2010، بينما احتلت دول أخرى مثل الإمارات العربية المتحدة المرتبة 32، وقطر المرتبة 44 ومع ذلك فإن المملكة العربية السعودية تعد في وضع أفضل بالنسبة لدول أخرى مثل عُمان التي احتلت المرتبة 60 عالمياً في نفس العام.

4 - مؤشر دليل التنمية البشرية في العالم: احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 56 عالميا عام 2011. ويعتبر هذا المركز متدن بالنسبة لدول أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة 30 عالمياً، وقطر (37) والبحرين (42). ومع ذلك فهي تعد أفضل بكثير من دول أخرى مثل الكويت (63)، وعُمان (89).

5 - تطور التعليم للجميع: جاءت المملكة العربية السعودية في ترتيب متأخر جداً فيما يتعلق بمؤشر تطوير التعليم للجميع عام 2008، حيث احتلت الترتيب 86 عالمياً.

6 - التنافسية العالمية: احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 17 عالمياً عام 2012، وهو مركز متقدم مقارنة بدول عربية خليجية أخرى، مثل الإمارات (27)، والبحرين (37)، وعُمان (32)، والكويت (34)، ومع ذلك فإن قطر حققت المركز الأول فيما بين الدول العربية الخليجية بترتيب 14 عالمياً.

7- الصادرات ذات التقنية العالية: وهي منتجات ذات كثافة عالية من حيث التطوير والبحوث مثل مجال الفضاء الجوي،

اقتصاد المعرفة :

مؤشرات اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية مقارنة ببعض الدول العربية

أ. د. جمال محمود عطية عبيد & د. عبد الله بن محمد المالكي

وأجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية والأدوات العلمية والأجهزة الالكترونية. ويلاحظ أن قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة في المملكة العربية السعودية بلغت حوالي 85.2 مليون دولار فقط عام 2008، تزايدت إلى حوالي 200.9 مليون دولار عام 2010. كما أن نسبة تلك الصادرات إلى إجمالي صادرات السلع الصناعية بلغت حوالي 1 % فقط، عام 2010، بما يعكس ضعف المحتوي المعرفي في الصادرات الصناعية السعودية.

8 -**عدد المقالات في المجلات العلمية والتقنية :** بالنسبة لعدد المقالات في المجلات العلمية والتقنية للمملكة العربية السعودية، فقد بلغ 621 مقالاً عام 2008 تزايد إلى 710 مقالاً عام 2009 ، وذلك مقارنة بعدد 1934 مقالاً لمصر عام 2008 و2247 مقالاً عام 2009 ، ولقد فاق ما نشر للمملكة العربية السعودية كثيراً ما نشر لقطر في هذين العامين، حيث نشر لقطر 60 مقالاً عام 2008 و64 مقالاً عام 2009.

9- **مستخدمو الانترنت (لكل 100 شخص) :** بلغ مستخدمو الانترنت (لكل 100 شخص) في المملكة العربية السعودية 36 فرد عام 2008، تزايد إلى 54 فرد عام 2012، وذلك مقارنة بعدد 63 و85 بالنسبة للإمارات، و52 و88 للبحرين، و23 و41 للأردن في نفس العامين سالفي الذكر وبنفس الترتيب.

01- **مشتركو الانترنت الثابت عريض النطاق (لكل 100 شخص) :** بلغ هذا المؤشر في المملكة العربية السعودية حوالي 4.01 لكل 100 شخص عام 2008 ، تزايد إلى حوالي 5.62 عام 2011، ثم بلغ 6.85% عام 2012. وهو مؤشر يتسم بالضعف مقارنة بعدة دول أخرى مثل الإمارات (11.74)، والبحرين (12.74) عام 2012، ولكنها تفوقت على دول عربية أخرى مثل الأردن (3، والكويت (1.63).

11- **نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية إلى السكان في سن الالتحاق بالتعليم الثانوي :** بلغت هذه النسبة في المملكة حوالي 84% عام 2010 و86% عام 2011، وهي نسبة عالية إلى حد كبير وتعكس الاهتمام بالإنفاق على التعليم في الآونة الأخيرة في المملكة. ولقد بلغت هذه النسبة حوالي 89 % عام 2008 في الكويت و86 % في الأردن عام 2010.

12 - **نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية إلى السكان في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي :** بلغت تلك النسبة حوالي 97 % عامي 2010 و2011 بسبب الاهتمام بالإنفاق على التعليم في المملكة في الآونة الأخيرة (5.6 % من الناتج المحلي عام 2008)، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بعدة دول عربية مثل، الأردن التي بلغت حوالي 91% عام 2010 وقطر (94%) عام 2011 وفي مصر بلغت النسبة 96% عام 2011.

13- **نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي إلى السكان في الفئة العمرية الخماسية التالية للتعليم الثانوي :** بلغت هذه النسبة حوالي 30% عام 2008، ارتفعت إلى 41% عام 2011، وهي نسبة مقبولة، مقارنة بدول عربية أخرى، مثل الأردن حيث، بلغت النسبة حوالي 38% عام 2011 وفي مصر 28% عام 2011 و37% في تونس.

14- **مساهمة المرأة في قوة العمل :** بلغت هذه النسبة حوالي 34.6 % عام 2008، تزايدت إلى حوالي35.1 % عام 2010، ثم انخفضت قليلاً إلى حوالي 34.5 % عام 2011، وتعد هذه النسبة مقبولة إلى حد كبير، بصفة خاصة في ظل ما هو معروف من تزايد البطالة الاختيارية بين النساء.

15 - **الائتمان المحلي المقدم من قبل القطاع المصرفي :** من الملاحظ تنامي الائتمان المحلي المقدم من قبل القطاع المصرفي خلال الفترة (2008-2011) باستثناء عام 2009. إذ بلغت قيمة الائتمان المصرفي حوالي 744.8 مليار ريال عام 2008 ، تناقصت إلى حوالي 736.9 مليار ريال عام 2009، لعدة أسباب أهمها الأزمة المالية العالمية عام 2008، ثم ما لبثت أن تزايدت حتى بلغت حوالي 856.6 مليار ريال عام 2011.

16 -**الاستثمار الأجنبي المباشر لكل نسمة :** ومن الملاحظ تناقص نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2008-2011)، حيث بلغ حوالي 2.2 ألف دولار/نسمة عام 2008 تناقص إلى 0.9 ألف دولار/نسمة عام 2011.

17 - **الصادرات والواردات لكل نسمة :** شهد نصيب الفرد من الصادرات تذبذباً في الآونة الأخيرة بسبب تذبذب أسعار البترول في السوق العالمي، فقد بلغ حوالي 64.9 ألف ريال/نسمة عام 2008، تناقص إلى 38.0 ألف ريال/نسمة عام 2009، ثم تزايد حتى بلغ حوالي 70.5 ألف ريال/نسمة عام 2011. أما نصيب الفرد من الواردات فقد بلغ حوالي 23.9 ألف ريال/نسمة عام 2008، تناقص إلى حوالي 19.1 ألف ريال /نسمة عام 2009، وهو العام التالي للأزمة المالية العالمية، وأخذ بعد ذلك في التزايد حتى بلغ 25.5 ألف ريال/نسمة عام 2011.

اقتصاد المعرفة :

مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة

د. جابر محمد عبد الجواد

إستكمالا للمقالتين السابقتين عن اقتصاد المعرفة وأهميته للدول العربية بشكل عام واقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل خاص، نطرح في هذا العدد مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة:

إن قياس اقتصاد المعرفة وفقا لمنهج البنك الدولي يعتمد على مؤشر أو دليل اقتصاد المعرفة، Knowledge Economy Index (KEI) ،الذي يتدرج على ١٠ نقاط ، تقدير ١٠ يعني أعلى تقدير، وتقدير ١ يعني أقل تقدير، ويتكون أو يرتكز على أربع مرتكزات أو مؤشرات فرعية تشمل: الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، والبحوث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، والبنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكذلك يعتمد قياس المعرفة على قياس عناصرها القابلة للمقارنة بين الدول وخاصة المعلومات، والإنفاق علي البحث العلمي وبراءات الاختراع ومؤشرات رأس المال البشري من تعليم وتدريب وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من خطوط التليفون الأرضي (الثابت) والمحمول ومستخدمي الانترنت ووسائل الإعلام ووسائل الاتصال الأخرى مثل: الراديو والتليفزيون، ويمكن تصنيف مؤشرات قياس المعرفة وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، واليونسكو (UNESCO) ، وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية المعنية باقتصاد المعرفة، وذلك على النحو التالي:

أ- مؤشرات العلم والتكنولوجيا :

وتشمل المؤشرات المتعلقة بالبحوث والتنمية أو التطوير، وإحصائيات براءات الاختراع، والمنشورات العلمية، ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات :

١- البحوث والتطوير.

ان البحوث والتطوير من المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، ويستخدم الإنفاق على البحوث والتطوير مؤشر للمقارنة وأهمية البحوث والتطوير فيما بين الدول، وكذلك فريق العمل المستخدم في البحوث والتطوير. والمصدر الأساسي لبيانات الإنفاق على البحوث والتطوير هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما يقسم فريق العمل القائم على البحوث والتطوير إلى باحثون وتقنيون وغيرهم وفقا لشهاداتهم ومؤهلاتهم العلمية.

٢- احصائيات براءات الاختراع.

براءات الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحة الحكومة إلى مخترع مقابل نشر اختراعة لفترة محدودة وفقا لشروط معينة. وتستخدم ثلاث معايير رئيسية لتعداد براءات الاختراع:

د. جابر محمد عبد الجواد
أستاذ الاقتصاد المشارك - كلية إدارة الأعمال بحوطة بني تميم
جامعة سلمان بن عبد العزيز
gabergagm@yahoo.com

- التعدادات وفقا للأولوية (البلد حيث تم تقديم الطلب الأول بها)
- التعدادات وفقا لبلد إقامة المخترع تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما.
- التعدادات وفقا لبلد مودع الطلب تمثل التحكم بالاختراع.

٣-المنشورات العلمية

إن بيانات العلم الكمي للفهرسة تركز على عدد الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات عالمية ودولية، وتشكل مؤشر ووسيلة لتقييم نتائج نشاطات أبحاث أساسية. إن " فهرس الاستشهاد العلمي" الذي يصدره معهد المعلومات العلمية، يشكل المصدر الاساسي للبيانات حول المنشورات العلمية، إنه يجمع بشكل منتظم المعلومات حول المقالات المنشورة في عدد كبير من المجلات والصحف.

٤-مؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية

تستخدم وسائل مختلفة لتقييم التخصصات العلمية والتكنولوجية للدول من خلال بيانات المنشورات العلمية والبحوث والتطوير وبراءات الاختراع ... الخ، غالبا ما تقدم بيانات المنشورات والبراءات بشكل خاص مؤشرات تخصص تعكس التخصصات الخاصة بالدول في المواد العلمية المختلفة (منشورات) أو المجالات التكنولوجية (براءات الاختراع).

ب- المؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار

هذه المؤشرات منشورة في كتيب اوسلو وقد تم مراجعة الطبعة الأولى منه العائدة إلى عام ١٩٩٢ عام ١٩٩٦م. وتشمل هذه المؤشرات ما يلي :

١- البحوث حول التملك التكنولوجي.
٢- البحث الجماعي حول الابتكار.
٣- بحث " المهارات للابتكار".

للمقال بقية.....

محاسبة مالية :

نظرة عامة على جهود الباحثين لتطوير الإطار المفاهيمى للمحاسبة المالية

د. جمال علي محمد يوسف

تناولت العديد من الدراسات الإطار المفاهيمى للمحاسبة بالدراسة والتحليل والانتقاد، وقد اقتصرت بعض الدراسات على عرض اقتراحات التطوير من قبل المجالس المختصة، والبعض الأخر انتقد محاولات التطوير، وبعضها قدم اقتراحات تساهم في تطوير الإطار المفاهيمى للمحاسبة، ويمكن تناول أهم ملامح تلك الدراسات على النحو التالي:

د. جمال على محمد يوسف
أستاذ المحاسبة المشارك - كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة الباحة
gamalali1711@hotmail.com

فقد برهن (Demski، 1973، pp. 718-723.) على أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لا تصنف البدائل المحاسبية تبعا للأفضلية أو التمييز أو المعتقدات، ومثل هذه الخصائص للمعلومات لا تمتد لإطار المعلومات الاقتصادية، كما أن (Joyce & Others، 1982، pp. 654-675.) قام باختبار فعالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية التي أصدرها الـ FASB في اختيار الطريقة المحاسبية المتاحة في المعايير المحاسبية، وقد كانت النتيجة سلبية في قدرة الخصائص النوعية في المساعدة في اختيار السياسات المحاسبية.

وفى عام 1979 تناول Harold Williams رئيس هيئة سوق المال الأمريكي التطورات في المحاسبة وتحسين معلومات التقارير المالية التي تصدرها الإدارات المختصة، فقد أصدر الـ FASB في ديسمبر 1977 مسودة مشروع عنوانها قائمة بمفاهيم المحاسبة المالية Statement of Financial Accounting Concepts ، وهذا المقترح لا يقتصر على القوائم المالية فقط، بل يمتد ليشمل التقارير المالية وما تحويه من معلومات تساعد المستخدمين في توجيه استثماراتهم المالية من خلال القرارات الاقتصادية التي يتخذونها. كما أن هذا المقترح لا يقتصر على الأحداث الماضية بل يمتد لتوفير معلومات تساعد المستخدمين في تقييم قراراتهم المستقبلية، فالمعلومات المالية يجب أن تساعد المستخدمين في تقييم توقيت وكمية وعدم التأكد المرتبط باستثماراتهم مستقبلا. ولقد طالب Harold بسرعة إصدار الاطار المفاهيمى والمفاهيم المرتبطة به وشمول المعايير المحاسبية على إرشادات للتطبيق بحيث تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يجب أن يتصف الإطار المفاهيمى بالمرونة لإمكانية تطويره فيما بعد. كما طالب بتجاهل مبدأ التكلفة التاريخية والاهتمام بتوفير معلومات توضح الصورة الاقتصادية للمشروعات (القيمة الاقتصادية) ويجب أن يكون ذلك واضحا في الاطار المفاهيمى ومتفقا معه، وأن لم يأخذ ذلك في الاعتبار عند إصدار الإطار المفاهيمى، فسوف يظهر الإطار في موقف ضعيف أمام المستجدات مستقبلا. (Harold M.، 1979).

وطبقا لدراسة (Ruth D.، 1988، p. 86) فإن الإطار المفاهيمى يجب أن يوفر الأساس المنطقي للمعرفة عند إصدار المعايير المحاسبية، والأساس في الاطار المفاهيمى أن تتولى جهة معينه اصداره وتطويره في الدولة، وفى جميع الدول التى تعتمد على المعايير المحاسبية فإن الاطار المفاهيمى يوفر أساسا ومصدرا من المعلومات الهامة عند إصدار وتعديل معايير المحاسبة. وأن من أهم أسباب وجود مشاكل تواجه الإطار المفاهيمى هو التوسع في استخدام مفاهيم اقتصادية قابلة للنقاش بين المحاسبة المالية والواقع الاقتصادي. (Ruth D.، 1991، pp. 313-331) ويرى Jeunnot Blonder (عضو في لجنة الـ FASB) أن الإطار المفاهيمى أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الأمريكي، وأن أهم هدف للإطار التأكد بأن عملية إصدار المعايير لا تتم بشكل عشوائي (Random FASB،August،2001) Fashion ، حيث يوفر الإطار مفاهيما هامة تساعد في تقييم المعايير المحاسبية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة، ويساهم في تحقيق الفعالية والاتصال الجيد، وقد ساهم الإطار في ترسيخ مفاهيم التقارير المالية مثل مفهوم الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، وغير ذلك من المفاهيم وهكذا لن يتم البدء من الصفر عند تطوير الإطار المفاهيمى للمحاسبة، ولكن سيتم البدء بفهم الأمور المستجدة أو التطويرات المحتملة والتي سوف تأثر على عناصر الإطار.

وقد تناولت دراسة (Johnson L.، 2004) الأهداف والمفاهيم المتوفر في الإطار المفاهيمى للمحاسبة، حيث تعتبر الأهداف والمفاهيم أهم عناصر الاطار المفاهيمى، وتدرجت الأهداف من العام الى الخاص، فبدأت الأهداف بالتركيز على المعلومات المفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار أو الاقراض، ثم تم قصرها على المستثمرين والمقرضين والدائنين الذين يتوقعون استلام النقدية من استثماراتهم أو قروضهم، والتوقعات المرتبطة بهذه الوحدة، فالهدف العام توفير المعلومات التي تهتم بتخصيص الموارد الاقتصادية والالتزامات على تلك الموارد والتغيرات التي تحدث فيها، متضمنه قياس أداء الوحدة، وهذه المعلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين في تقييم التدفقات النقدية المتوقعة للوحدة، ثم التركيز بعد ذلك على قضايا الثروة للمستثمرين والمقرضين الذين يبحثون عن تعظيم ثرواتهم مع الأخذ في الاعتبار المخاطر التي يمكن حدوثها. وعلى نحو متشابه فإن المنشأة تبحث أيضا لزيادة ثروتها، مما يعنى توفير معلومات عن الثروة للوحدة والتغيرات فيها وهذه المعلومات هامة للمستثمرين والمقرضين الذين يبحثون في تعظيم ثرواتهم عن طريق الاستثمار أو الاقراض في تلك الوحدات.

يرى Solomons أنه في ظل قوانين أسواق المال فان حاجة المستثمرين يمكن اشباعها من خلال الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأي شكل حتى ولو بطريقة منفصلة عن التقارير المالية، ولا يتطلب الأمر في تلك الحالة قياس التغيرات في الدخل. (Solomons، 1986، p. 118)

وتناولت دراسة (Paul B.،&Paul R.، 2007pp.43-49) تطوير أهداف الإطار المفاهيمى بحيث تشمل:

-1 هدف اجتماعي لتنظيم التقارير المالية:

محاسبة مالية :

نظرة عامة على جهود الباحثين لتطوير الإطار المفاهيمى للمحاسبة المالية

د. جمال علي محمد يوسف

2- شرح محتوى المعلومات المالية المفيدة المعروضة في التقارير المالية:

فما زال الجدل قائما منذ أكثر من 30 عاما حول تحديد ما هي المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات، وظهر ذلك الجدل نتيجة ضغط السياسة الخارجية والاختلاف الداخلي عند إصدار المعايير المحاسبية.

التقرير عن العناصر الأساسية للأصول والخصوم:

فقد تناولت قائمة المفاهيم السادسة الصادرة عن الFASB كيفية قياس الأصول والإهلاك، وتعريف الأصول والخصوم والإيرادات والقيمة النقدية(FASB. Con.No.6، 2001) وفى التطوير الحالي للإطار المفاهيمى فإن إعادة النظر في قياس عناصر الأصول من الأمور الطبيعية، خاصة وأن معايير المحاسبة الصادرة عن الـFASB والتي تتناول الأصول طويلة الأجل تقر استخدام القيمة العادلة(انخفاض قيمة الأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة).

4- تطوير تعريف خاصية الملاءمة:

وردت الملاءمة في الـ Con. No.1 وهى تعنى توفير معلومات مفيدة للمستخدمين تساعدهم في تقييم كمية وتوقيت وعدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية للوحدة، وبالتالي فإن خاصية الملاءمة تركز على المعلومات المالية، التي من شأنها أن تؤثر في كمية وتوقيت وعدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية بالوحدة التي يجب قياسها والتقرير عنها.

5- توضيح المقصود بالمصداقية كخاصية من خصائص المعلومات المالية:

تناولت قائمة المفاهيم الثانية الصادرة عن الـFASB الخصائص النوعية للمعلومات المالية ومنها خاصية المصداقية التي تعنى إمكانية التحقق ، والإثبات بطريقة موثوقة، وتأتى خاصية الملاءمة في الدرجة الأولى، ووضع المصداقية في المرتبة الثانية.

وفى الوقت الراهن فإن الأكثر مصداقية يمكن أن يتحدد من خلال القيمة العادلة، أما التكلفة التاريخية فليست ذات مصداقية لأنها لا تمثل الحقيقة ولا تمثل قدرة الأصل أو الخصم في التأثير على الوحدة مستقبلا (FASB. Exposure Draft. october.2000).

وتناولت دراسة(Ampofo A.، & Sellani R.، 2005، p. 221) أهداف الإطار المفاهيمى للمحاسبة طبقا لما ورد في الـ FASB فالهدف الرئيسي للإطار المفاهيمى للمحاسبة توفير الارشادات اللازمة لإصدار معايير المحاسبة، كما يوفر الإطار المفاهيم والمبادئ اللازمة للمعلومات المالية والتقارير المالية، كما يوفر الاطار المفاهيمى ارشادات لمعدي التقارير المالية والمراجعين ومستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قرارات تتعلق بالتقارير المالية. (FASB، 2006)

وتناولت دراسة (Geoffrey W.، 2008، pp. 139-168.) مشروع تطوير الإطار المفاهيمى الصادر من قبل الـ IASB والـ FASB بالتحليل، والتركيز على إمكانية تطبيق القيمة العادلة في القياس التي تبناها كل من الـ IASB والـ FASB باعتبارها أسلوب قياس يوفر معلومات ملاءمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، خاصة في ظل وجود جدل وخلاف بين الباحثين في استخدام القيمة العادلة. حيث يرى Geoffrey أن معلومات القيمة العادلة التي يتم تحديدها من خلال أسعار السوق السائدة توفر معلومات ملاءمة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من الدائنين، وفى المقابل فإن الأسعار السوقية غير ملزمة وغير كاملة ، كما أن التقارير المالية يجب أن تقابل متطلبات حملة الأسهم من خلال التقرير عن العمليات الماضية والتي يجب قياسها لتعكس الفرص الفعلية المتاحة.

وركزت دراسة (Samuelson R.، 1996، pp.147-157) على مفاهيم التقارير المالية، حيث يرى أن تعريف الأصول كما ورد بالاطار المفاهيمى معقد وغامض ويسمح بإدراج المزيد من التصنيفات تحت مسمى الأصول، ويقترح تعريف الأصول باعتبارها الحق في خدمات مستقبلية يحسن الملاءمة والمصداقية والقابلية للمقارنة للمعلومات المالية. ويرى(David M.، 2008، pp. 227-248.) أنه ليست هناك ضرورة لتطوير الاطار المفاهيمى، وانما يجب التركيز على احتياجات المستخدمين من المعلومات المالية وتحليل العديد من المفاهيم المرتبطة بتلك الاحتياجات.

وقد تناول كل من (Bushman R.، & Piotroski J.، 2006، pp. 107-148) العوامل المؤثرة في تحديد شكل التقارير المالية ومن أهمها، النظام القانوني، النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والنظام التشريعي، ويجب أن تأخذ تلك العوامل في الاعتبار عند تطوير الإطار المفاهيمى للمحاسبة.

ويرى Vijayasekaran أن هذا العصر هو عصر أزمة ثقة في التقارير المالية والذى لم يحدث منذ عام 1930 من انهيار شركات مالية، وفساد Corruption في كثير من الدول أثر في الثروة وملايين المستثمرين في العالم، مما يعنى عدم ثقة ملايين الأشخاص في التقارير المالية، وعدم الاستمرار في استثمار أموالهم، وقد شارك في حدوث الأزمة المالية كل من، البنوك، الرهون، المشتقات كأحد منتجات العلوم المالية، منظمات تقييم الجدارة الائتمانية. وقد فجر اضطراب الأسواق الحالي اتهامات Complaints للتقارير المالية من قبل منظمات الأعمال والأسواق الأخرى متضمنة العديد من الجهات الحكومية والمسؤولين عن الأنشطة. (Vijayasekaran R.، 2009، pp.13-21)

وتناولت دراسة (Benston G.، & others، 2007، pp.229-238.) ما يلى:

مستخدمو التقارير المالية بصفة عامة.

المستخدمون الرئيسيون للمعلومات المالية(قرارات الاستثمار).

اعتبار التدفقات النقدية هدف رئيسي للتقارير المالية.

حدود التقارير المالية الخارجية، وخصائص المعلومات المالية.

سياسة الحيطة والحزر.

مدخل الميزانية مقابل مدخل قائمة الدخل.

وتناولت دراسة (McGregort& Street، 2007،pp. 39-51.) مقترحات تطوير الإطار المفاهيمى للمحاسبة من قبل الـIASB ، والـ FASB، حيث تناولت مستويات المشروع المقترح.

أما دراسة(Bullen&Crook، 2005، pp.6-11) فقد ركزت على العقبات والتحديات التي تواجه تطوير الإطار المفاهيمى للمحاسبة.

وقد تناولت دراسة(Rayman R.، 2007، pp. 211-225.) تأثير حوكمة الشركات على تطوير المحاسبة، حيث أن هناك جانبين مميزين نتيجة لحوكمة الشركات تم تعريفهما من قبل الـ IASB والـ FASB هما:-

الوصاية وحماية وحفظ موارد الوحدة الاقتصادية.

كفاءة الاستخدام وتحقيق الربحية.

نظام جباية الزكاة الجديد

د. سالم سعيد باعجاجه

بدأ تطبيق نظام جباية الزكاة في المملكة من تاريخ ١/١/١٣٧٠هـ لاستيفاء الزكاة الشرعية من المكلفين، أي مضى عليه ٦٥ عاماً إلا ان هذا النظام لم يشتمل على جميع الأموال لدى المكلف أفراد ومؤسسات وشركات. ولم يبيّن الإجراءات الواجب اتباعها في ذلك في ظل ما تشهده المملكة من تطور في جميع مناشط الحياة التجارية والزراعية والمهنية، لذا كان لزاماً أن يتم إعداد «نظام» لتحديد أصناف الأموال التي تجب فيها الزكاة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية مع بيان الإجراءات التي يتعين تطبيقها لاحتساب الزكاة المستحقة في كل صنف.

وضمّنت التشريع الجديد لنظام جباية الزكاة المحال إليها من هيئة الخبراء، نصاً يؤكد جباية الزكاة في الأنشطة الاستثمارية بجميع صورها بما في ذلك الاستثمار في السلع والمباني والأراضي والمساهمات العقارية ومشاريع التطوير العقاري. وحيث أن نظام الزكاة الجديد، يجبى الزكاة من الأنشطة الصناعية بجميع صورها ومن ذلك المصانع والمعامل والورش، والأنشطة المالية بجميع صورها ومنها الأنشطة المصرفية وأنشطة التمويل والتأمين والاستثمار في الأوراق المالية سواء كانت طويلة الأجل أم قصيرة، وسواء كانت مصدرة من القطاع الخاص أم من الحكومة، محلية أم خارجية، إضافة إلى الأنشطة الخدمية مثل أعمال التأجير والسمسرة والوكالات، والمهن الحرة مثل الطب والمحاماة والهندسة والمحاسبة القانونية والحرف اليدوية، ويحدد النظام واللائحة التنفيذية له الإجراءات والقواعد المنظمة لهذا الشأن. وقد أضاف النظام مواد جديدة تتيح للمكلف دفع جزء من زكاته للجمعيات الخيرية، ويُعفى

د. سالم سعيد باعجاجه
أستاذ المحاسبة المشارك – جامعة الطائف
drsalemsaeed@hotmail.com

من دفعها للمصلحة، بشرط أن تكون الجمعية مرخصة العمل داخل السعودية فقط، وأن تكون مخولة بتلقي أموال الزكاة، وأن يقع تسليمها للجمعية في العام من شأنها إعطاء هامش للمكلف، للتصرف في بعض زكاته، بما يعزز مسؤوليته المجتمعية وفق رؤيته، ووفقا لمقاصد الشريعة وأهداف الدولة في صرف الزكاة؛ بما يمنع تكدس الأموال في قرى أو هجر صغيرة، وبما يقطع التحايل وعلى الحسم من الوعاء الزكوي أو الضريبي لصالح دعم العمل الخيري. ولتعزيز وظيفة جباية الزكاة وإعطائها الاستقلالية الكاملة عن الإدارة المالية في الدولة لخصوصية طبيعتها جبايةً وصرفاً، أضافت اللجنة المالية مواد تنص على إنشاء هيئة مستقلة لجباية الزكاة وجعلها منفصلة عن وزارة المالية وترتبط برئيس مجلس الوزراء، وتهدف أيضاً لتنفيذ أحكام هذا النظام وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتدار بمجلس إدارة متخصص من العارفين والعاملين في مجال الزكاة من الجهات الحكومية وغيرهم . نأمل من مجلس الشورى الموقر إخراج نظام جباية الزكاة في أسرع وقت ممكن .

حوكمة :
دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات

أ . د. محفوظ صالح التميمي

منذ عام ١٩٩٧ م ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية أخذ العالم ينظر نظرة جديدة ومتغيرة عن الفترة السابقة إلى حوكمة الشركات ، باعتبارها تمثل اليوم مجموعة من الإجراءات والأنشطة تحدد المسئوليات والسلطات بين الملاك والإدارة ومجلس الإدارة، بهدف توزيع السلطة والمسئولية، ومحاولة منع التجاوزات التي تتم من أي طرف، بما يحقق حماية مصالح تلك الأطراف، لتعزيز القدرة على مراقبة أداء إدارة الشركة وأداء نظامها الإداري، والتطبيق السليم لجميع القرارات التي تصب في مصلحة الشركة وليس في مصلحة أحد أعضاء مجلس الإدارة. من هذا المنطلق يمكن القول إن ممارسة حوكمة الشركات لا يمكن أن تتم إلا من خلال العلاقات التعاونية والتكاملية وتفعيلها بين أهم أطرافها الأساسية المتمثلة في :

- **لجان المراجعة**
- **المراجعة الداخلية**
- **المراجعة الخارجية**
- **مجلس الإدارة**

وتمثل لجان المراجعة في هذا النشاط حلقة وصل بين الأجهزة والأنشطة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة، وأن دورها وطبيعة أداؤها ذات الجوانب المختلفة يتطلب من الشركات المبادرة بتكوينها، لكي تؤدى الحوكمة الفعالة للشركات إلى ضمان دقة التقارير المالية، كالتقرير عن إجراءات الرقابة الداخلية، والتقرير عن النتائج المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، وتتمثل آليات لجان المراجعة لتفعيل الحوكمة من خلال علاقتها بالأطراف الأساسية الأخرى.

علاقة لجنة المراجعة بوظيفة المراجعة الداخلية :

تطورت مهام وأعمال لجنة المراجعة على مدار الفترات الزمنية السابقة، فلم تقتصر مهامها على الإشراف على التقارير المالية السنوية التي تعدها الإدارة، بل امتد اليوم إلى قوة إجراءات الرقابة الداخلية، مع الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية كأحد الدعائم الأساسية التي تساعدها في تفعيل الحوكمة من خلال تقديم العون، خصوصا عند تحديد وإدارة المخاطر، وفحص نظام الرقابة الداخلية، ولزيادة فعالية وجودة الإدارة وتقوية البنية التحتية للشركة. لأن استقلال وظيفة المراجعة الداخلية يؤدى إلى تحسين بيئة الرقابة الداخلية، وتخفيض حالات الأخطاء والغش في إعداد التقارير المالية، وبالتالي تحسن أداء الشركة، ولهذا فان التفاعل بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية يؤدى إلى تحسين فعالية ونشاط لجنة المراجعة، وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية. وقد ألقت الإرشادات والمعايير المهنية لحوكمة الشركات وأفضل ممارساتها المهنية الضوء على أهمية وتحسين جودة العلاقة بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية، أضف إلى ذلك أن معايير معهد المراجعين الداخليين تبنت وجود علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة، وذلك من خلال اقتراح رفع تقارير وظيفة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة، وأن وظيفة المراجعة الداخلية تقديم التأكيد للجنة المراجعة على فهم المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وإدارة تلك المخاطر بطريقة ملائمة لضمان التفاعل بينهما، والذي ينعكس على فعالية اكتشاف والتقرير عن الممارسات غير الصحيحة من ناحية، وتوفير البيئة الملائمة لأداء أنشطة لجان المراجعة المتعلقة بالحوكمة من ناحية أخرى.

أ . د. محفوظ صالح التميمي
كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن
متعاقد بكلية العلوم الإدارية - جامعة نجران
mahfoodaltamimi@hotmail.com

علاقة لجنة المراجعة بالمراجعة الخارجية :

إن وجود لجان المراجعة بالشركات يعنى وجود نظام قوى للرقابة الداخلية، لذا تقوم لجنة المراجعة بترشيح المراجع الخارجي (المحاسب القانوني)، والتوصية بتعيينه وتحديد أتعابه، مما يعنى الحد من دور المراجع الخارجي في تحديد مخاطر الرقابة، وكذلك متابعة أعماله، واعتماد الخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها للشركة، بالإضافة إن لجنة المراجعة تساعد على الحد من تأثير ضغوط الإدارة على المراجع الخارجي، ودعم استقلاليته، والتأكد من موضوعيته وكفاءته، ودراسة خطة المراجعة معه وإبداء الملاحظات، عليها ودراسة ملاحظاته على القوائم المالية، ومتابعة ما تم في شأنها باعتبارها – أي لجنة المراجعة – تمثل حلقة الوصل بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة، بل من الواجب عليها دراسة القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها.

علاقة لجنة المراجعة بمجلس الإدارة :

يتحدد دور لجنة المراجعة في الإشراف على التقارير السنوية المعدة من قبل الإدارة، ويأتي دورها الرئيس في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية، وتنفيذه بفعالية، وتقديم أي توصية لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره، وإشعاره بما يتخذه من قرارات بشفافية مطلقة، بما يحقق أهداف الشركة ويحمى حقوق أصحاب المصالح بكفاءة عالية.

يستنتج الباحث مما تقدم إن دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات يعتمد بدرجة أساسية على جودة وظيفة المراجعة الداخلية، وعلى اختيار أعضاء ها في ضوء مجموعة من المعايير تنطوي على تملك الأعضاء التأهيل العلمي والمهني اللازم والقدرات الفاعلة في الأداء وتمتعهم بثقافة مالية ممتازة تساعدهم في معرفة المخاطر وعمليات إدارتها بطريقة ملائمة، في ظل تشريع أو نظام يحدد دور لجان المراجعة لزيادة فعالية أداءها، ويضمن التعاون الفعال بين لجان المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة.

مراجعة داخلية :

مرونة المراجع الداخلي وعملية التخطيط

أ. محمد إدريس حمد

من الضروري أن يكون دور المراجع الداخلي ديناميكياً، بحيث يتغير باستمرار مع تغير الظروف، وذلك لمقابلة حاجات الشركة، فيجب عليه تطوير أساليب للمراجعة، وتوفير أساليب جديدة، وتغيير خططه وتعديلها لتتوافق مع الظروف الجديدة كلما ظهرت الحاجه التي تستدعي ذلك ، فالمراجع الداخلي مسئول عن تخطيط وإدارة عملية المراجعة الداخلية.

و تتضمن عملية التخطيط وضع الأهداف وجدول أعمال المراجعة وخطط المراجعين وإعداد تقارير النشاط. كما ينبغي أخذ الاستراتيجيات في الاعتبار عند تكوين الأهداف وصياغتها حيث أن الأهداف ترسم الطريق والاستراتيجيات وسيلة لإنجاز الأهداف المرغوبة. كما ينبغي ايضا أن يكون هناك تفهم واضح للأهداف، و يلزم إعادة تقويم الأهداف وتعديلها كلما تغيرت الظروف.

إن سياسات و إجراءات المراجعة الداخلية ترتبط ارتباطا تاماً بالسياسات والإجراءات الموجودة بالشركة، وتتحدد سياسات المراجعة الداخلية وإجراءاتها في دستور أو لائحة تسمى لائحة المراجعة الداخلية Internal Audit Charter ، وهي: وثيقة مكتوبة تتضمن الغرض من إدارة المراجعة الداخلية وسلطاتها ومسئولياتها، ولا تعتبر هذه اللائحة مرشداً لوظيفة المراجعة الداخلية فحسب بل هي وثيقة توضيحية لدور المراجعة الداخلية بالنسبة لمختلف المستويات الإدارية بالشركة، فيجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية الحصول على موافقة مجلس الإدارة على هذه اللائحة مما يعطي إدارة المراجعة الداخلية المصداقية بين باقي إدارات الشركة وأقسامها.

وبالنظر إلى الفترة الزمنية نجد أن هناك ثلاثة مستويات في تخطيط أعمال المراجعة وهى التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التكتيكي والتخطيط التشغيلي، فالخطة الاستراتيجية تختص ببيان الطريقة التي يجب أن تنفذ بها أعمال المراجعة خلال فترة زمنية من سنتين إلى خمس سنوات قادمة، وتوضح الخطة التكتيكية أعمال المراجعة الواجب القيام بها والموارد المخططة (أيام المراجعة) ، والأحداث غير المتوقعة خلال فترة سنة، أما الخطة التشغيلية فهي تصف العمل اليومي للمراجعة الداخلية، ويمكن للمراجع الداخلي الاستعانة بأوراق العمل للسنة السابقة عند إعداد خطط التشغيل للمراجعة.

ويحتاج تخطيط المراجعة الداخلية معرفة المجالات الحساسة وسريعة التأثر في الشركة، وتقدير فرص واحتمالات حدوث المخاطر، وأثر ذلك على الشركة، فيجب تحقيق التوازن بين الخطر والمجالات الحساسة والموارد المتاحة. وعوامل الخطر التي ينبغي أن يحددها المراجع الداخلي عند تقدير مستوى الخطر المصاحب لعملية المراجعة ليست واحدة بين الشركات، حيث أنها تختلف من شركة إلى أخري، كما أنها ليست واحدة على مر الزمن بالنسبة للشركة نفسها، حيث أنها قد تختلف من فترة مالية إلى أخري في نفس الشركة، ومن الأهمية ترتيب عوامل الخطر وتدريجها حتى يسهل قياس درجة الخطر

أ. محمد إدريس حمد
مدير المراجعة الداخلية
شركة تسويقار للتطوير والاستثمار العقاري
edrees@tasweegar.com.sa

المصاحب لهذه العوامل وتحديد درجة خطورة هذا الخطر، وهذه العوامل ترتبط إما بالإدارة مثل: الهيكل التنظيمي للشركة، فاعلية الشركة أو النظام، أو ترتبط بالعمليات مثل: الخطط والسياسات والإجراءات الخاصة بالتشغيل والموازنات، أو ترتبط بعوامل مالية مثل: التصديق والترخيص للمعاملات وسلامة السجلات ودقتها وجودة أدوات الرقابة الداخلية على المعلومات.

إن إجراءات تنظيم أعمال المراجعة تعتبر ضرورية لإنجاز أهداف المراجعة الداخلية وأعمالها، وهناك أربعة مداخل شائعة الاستخدام في تنظيم أنشطة المراجعة الداخلية وأعمالها، هي: المدخل الأول: التنظيم حسب نوع التخصص في النشاط، فطبقاً لهذا المدخل يتم تخصص المراجع الداخلي لفحص نوع معين من العمليات ومراجعته، مما يكسب المراجع خبرة في هذا النوع من العمليات تحديداً ، و لكنه يفتقد القدرة على مراجعة أعمال مختلفة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التنقلات بين مواقع العمل المختلفة وخسارة في الوقت في انتظار المراجع الخبير المتخصص، علماً بأن هذا الموقع يحتاج إلى أنواع مختلفة من المراجعة. المدخل الثاني: التنظيم حسب الاتساق و الموازاة مع هيكل الشركة، فإذا كانت الشركة كبيرة فمن الضروري تحديد مسئوليات المراجعة الداخلية، ويصبح المراجع متخصصاً في جزء معين من أعمال الشركة، وهذا يكون أكثر فائدة للإدارة المعنية، إلا أنه كلما ازدادت علاقة المراجع الداخلي بقسم معين أو أفراد معينين، فإن ذلك قد يؤثر على موضوعيته واستقلاله وقد يضعفها، وهذا يتطلب وجود إدارة للمراجعة الداخلية قوية لكي تحقق التوازن المطلوب في علاقات المراجع الداخلي. المدخل الثالث: التنظيم حسب الموقع الجغرافي، و طبقاً لذلك يتم تخصيص عمليات الشركة في منطقة معينة لمراجع داخلي معين أو مجموعة معينة من أفراد المراجعين الداخليين، و يعد هذا المدخل الأفضل و الأكثر استخداما في الحياة العملية. المدخل الرابع: الجمع بين المداخل السابقة.

على المراجع الداخلي قبل كل عملية مراجعة أن يعد ملخصاً بأهداف عملية المراجعة، وطرق تحقيق هذه الأهداف، آخذا في الاعتبار تفاصيل البيئة الخاضعة للفحص، مشكلات عمليات المراجعة السابقة، وأهداف المراجعة الحالية والموارد المتاحة.

INDUSTRY :

TRANSITION OF RETAIL INDUSTRY AND PARADOXICAL IMPLICATIONS

Dr. Venkata Sai Srinivasa Rao Muramalla
College of Business Administration at Hotat Bani Tamim, Salman Bin Abdulaziz University
Assistant Professor of Marketing

The world retail industry evolves toward the post-modern period; the end of supercenter growth will be a key change in the retail landscape both for retailers and suppliers. The retail industry will also experience the proliferation of small, urban, alternative retail formats, as well as reliance on multi-format portfolios to capture future growth

Dr. Venkata Sai Srinivasa Rao Muramalla
Assistant Professor of Marketing
College of Business Administration at Hotat Bani Tamim, Salman Bin Abdulaziz University.
mvss_rao@rediffmail.com

This will likely compound the dismantling of mass homogenization and scale assumptions that propelled two decades of World retail growth and that has resulted in a highly fragmented retail landscape for shoppers. This transition of retail landscape may represent one of the more complex environments retailers and their trading partners have ever faced. Retail organizations that do not change where and how they sell and operate will fail to adapt and succeed in this challenging landscape. The drivers and key trends of retailing world lead to core strategic choices for retailers, perhaps best described as "paradoxes": the paradox of where I operate, who I sell to, what I know, and how I work.

The paradox of where I operate – Physical distribution of retail operators, we anticipate, will be under pressure to balance localization and personalization in an increasingly global world. In order to make sense of this complexity, retailers will need to build distinctive skill sets in dynamic clustering – to aggregate similar opportunities that might not be alike in obvious ways and to bring those opportunities to life. From a global perspective, retailers will continue to search for a balance between global skill sets that can be applied everywhere and a need to adapt to the local market.

The paradox of whom I sell to - The importance of retail brands in helping shoppers simplify their lives will likely continue to be crucial, but in near future, the brand will be less standard and more tailored to the specific customer. Touch points will be more complex and require proficient integration. The key to bringing this all together is a retailer‘s conversational marketing skills. Leading retailers will be classified by those that are the best conversationalists’ means to say well at listening to their shoppers' needs, along with communicating a secure and self-confident image to their consumers.

The paradox of what I know - Data mining skills, we believe, will be very important to retailers in order to understand and anticipate the needs of their shoppers. In fact, total value chain management will be a competency set that distinguishes leading retailers from the norm. Retailers will not merely use their transactional and point-of-sale data, but will be able to integrate this information with other external data sources to tell more engaging stories. Transaction data must be translated into compelling stories, even in large scale operating models.

The paradox of how I work - Retailers, because they are more operationally-oriented, tend to be far better at efficiency than effectiveness. In future, the leading retailers will be those who best blend effectiveness into efficiency – yielding a concept that we call the new efficiency". The new efficiency can be viewed as having the following four components: (a) The ability to realize and quantify opportunity as opposed to simply seeing the hard costs associated with change. (b) The need to understand lowest potential cost and understand how costs might be lower if the work were required to be different because the landscape has changed. (c) A holistic understanding of total value chain productivity. (d) The ability to stop doing unproductive work and re-imagine new ways to execute.

Understanding these paradoxes and the interplay with the key drivers of transition will spur retailers to devise new ways of working as shoppers' needs change and the demands for service in a multi-channel world grow ever more acute.

تكنولوجيا المعلومات وجودة المعلومات المحاسبية

أ. أيمن هشام عزريل

Information Technology and Quality Information Accounting

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً هاماً في العصر الحالي في تطوير أنظمة المعلومات، وقد جاءت تلك الأدوات لتضيف قيمة لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص، وذلك من خلال رفع كفاءة وفاعلية إنتاج المعلومات المحاسبية الملائمة للمستخدمين، حيث نلاحظ أن الفكر المحاسبي الحديث أضحى غنياً بالبحوث التي ركزت على هذا المجال، وقدمت الحلول لمجموعة المشاكل المرتبطة باستخدام التقنيات الحديثة.

وتشمل تكنولوجيا المعلومات كما هو معروف على وحدات الإدخال للبيانات، ووحدات المعالجة، ووحدات نقل المعلومات، والبرامجيات التشغيلية، وتقنيات حفظ المخرجات والمدخلات، حيث جاء تطور تلك الأدوات والتقنيات بشكل أدى إلى كشف العديد من المشاكل المرتبطة بتصحيح، وتشغيل أنظمة المعلومات، ومنها المحاسبية على وجه الخصوص.

إن الدور الذي لعبته أدوات تكنولوجيا المعلومات المشار إليها في رفع كفاءة وفاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية، يتمثل في تغيير هيكلية الاستقبال، والحفظ لسمات الأحداث المالية، وانعكاس ذلك على شكل المخرجات، مما حدا بالمحاسبين ومصممي نظم المعلومات المحاسبية

تغيير هياكل حفظ البيانات، لتتوافق مع التطور الحاصل، وبالنتيجة تسهيل عمليات المعالجة، وإخراج المخرجات بصورة تمكن المستخدم من تعظيم عوائد قراراته.

إن تكنولوجيا المعلومات تُعد نظاماً للمعلومات له أهمية كبيرة في ظل عصر المعلوماتية، وله أثره في المعلومة المحاسبية من جانب، وأثره

أ. أيمن هشام عزريل
ماجستير محاسبة- جامعة أليجار الإسلامية-الهند
uzrail@hotmail.com

في أداء الشركات من جانب آخر، وأن المحاسبة كنظام معلومات هي الأخرى تقوم بجمع البيانات، ومعالجتها، وإنتاج المخرجات وإيصالها إلى المجاميع (الأطراف)، المستفيدة من مستخدمين خارجين وداخلين، كما تقوم بمتابعة التنفيذ من خلال التغذية العكسية، وأن نظم المعلومات المحاسبية تقوم بتجهيز المعلومات لمتخذي القرار، فالتكنولوجيا الحديثة المتوافرة اليوم قد غيرت الطرائق المستخدمة لنظم المعلومات المحاسبية (AIS)، إذ تم اعتماد التكنولوجيا الحديثة في تشغيل (AIS) بكثير من الشركات اليوم، و(AIS) القائم على الحاسوب، وهو نظام مصمم لتحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات ويتضمن دورات معالجة العمليات التجارية باستخدام (IT)، إن الاختيار الصحيح لـ (AIS)، يمكن أن يؤثر إيجابياً ليس فقط في معالجة البيانات ولكن أيضاً في كفاءة أنشطة الشركات، لذا فإن فاعلية (AIS)، تؤدي دوراً مهماً في فاعلية إدارة أنشطة الشركة، ولقد أظهرت دراسات عدة بأن فاعلية (AIS)، يمكن أن تكون من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات لمساعدتها في اتخاذ القرارات المعينة.

فقد عدّ (Conner، ١٩٩٦) أن فاعلية (AIS) يمكن أن تُقيم عن طريق القيمة المضافة للمنافع، في حين أن (Gelinas، ١٩٩٠)، عدّ فاعلية (AIS) بقياس النجاح مقابل الأهداف المحددة، فإن الاستخدام الناجح لـ (AIS)، يعتمد ليس فقط على كمية الاستثمارات وإنما على الاختيار الصحيح لمكونات النظام من الكيان المادي، والبرامجيات، وقاعدة البيانات، والمؤهلات الشخصية، كل هذه المكونات مرتبطة فيما بينها مباشرة، وتعكس نتائج مفيدة مشتركة.

تكنولوجيا المعلومات وجودة المعلومات المحاسبية

أ. أيمن هشام عزريل

Information Technology and Quality Information Accounting

ولقد عرف (Hall، ١٩٩٨) (AIS) بأنها: النظم التي تعالج العمليات المالية والعمليات غير المالية التي تؤثر مباشرة في العمليات المالية والتي تشتمل على:

١. نظم معالجة الصفقات التجارية (Transaction Processing Systems): التي تدعم عمليات الأعمال اليومية بالوثائق، والرسائل، والإيصالات العديدة للمستخدمين في مجالات الشركة كافة.

٢. نظم إعداد التقارير المالية (Financial Reporting Systems): التي تختص باستخراج كل ما يتعلق بالتقارير المالية مثل قوائم الدخل، والميزانية العمومية، وقوائم التدفق النقدي، وكشوفات الضرائب، والتقارير الأخرى المطلوبة من اللجان القانونية.

٣. نظم الأصول الثابتة (Fixed Assets Systems): وتعالج هذه النظم العمليات كافة المتعلقة باستملاك الأصول، وصيانتها، وإندثاراتها.

٤. نظم إعداد التقارير الإدارية (Management Reporting Systems): التي تزود الإدارة بالتقارير المالية للأغراض الداخلية الخاصة، التي تحتاجها لغرض اتخاذ القرارات، مثل الموازنات، وتقارير الانحرافات، وتقارير المسؤولية.

يتضح مما تقدم أن هناك عدة أنواع من المعلومات تستطيع أن تقدمها (AIS)، تعتمد عليها الشركة في كثير من مجالات عملها، وعليه يتوجب أن تكون تلك المعلومات ذات جودة عالية، وأن جودة المعلومات قد عرفها Ballou، ٢٠٠٣)) على أنها: المعلومات التي تتصف بالدقة وفي الوقت المناسب والتكامل والثبات. كما أيد ذلك (Asta، ٢٠٠٣) حيث يري أنها تغطي أكثر الأبعاد أهمية التي تكون معقولة ومقبولة في أدبيات نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات.

إن سمة جودة المعلومات المحاسبية مهمة جداً في نجاح (AIS)، لذا فإن الجودة العالية للمعلومات تكون مرغوبة في اتخاذ القرارات العالية الجودة لكل من المستخدمين الداخليين، والخارجيين الذين يعتمدون على المعلومات لصنع القرارات المالية، وغير المالية، كما قال (Hongjiang، ٢٠٠١).

ومن الجدير بالذكر، أن جودة المعلومات لها مفاهيم كثيرة حسب البعد أم المجال الذي تقدم فيه المعلومات، فمثلاً في مجال التدقيق إذ تتطلب نظم الرقابة الداخلية معلومات بموثوقية عالية، وبكلفة أقل، فالبعد الرئيس للجودة المستخدمة هو الدقة من ناحية التكرار وحجم الأخطاء في البيانات(١٠)، في حين حدد آخرون بأن الملاءمة والتوقيت المناسب خواص مرغوبة أكثر، هذا ويتوقف تحديد درجة جودة المعلومة على المبدأ أو المجال، ومن حيث درجة أهمية القرار والوظيفة أو المستوى التنظيمي أو نوع المستخدم لتلك المعلومة.

وأتفق من وجهة نظري، مع رأي (Ballou، ١٩٩٣)، المذكور آنفاً، في أن جودة المعلومة المحاسبية في ظل (IT)، يجب أن تتصف بالدقة وفي الوقت المناسب، وبدرجة موثوقية مقبولة، ومتصفة بالثبات.

ملخص بحث :

تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية السعودي

د. يحيى بن علي الجبر & د. ناصر بن محمد السعدون

د. يحيى بن علي الجبر

أستاذ مشارك– قسم المحاسبة ـ جامعة الملك سعود

د. ناصر بن محمد السعدون

أستاذ مساعد – قسم المحاسبة ـ جامعة الملك سعود

المجلد الرابع والخمسون، العدد الثاني، ربيع الآخر ١٤٣٥هـ- فبراير ٢٠١٤م

ملخص :

هـذا البحث يهدف إلى دراسـة تأثير المراجعة المشتركة على جـودة الأرباح المحاسبية للشـركات المسجلة في سوق الأوراق الماليـة السعـودي. وقد توصـل البحث إلى عـدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية بشكل عام. كمـا توصل البحث إلى عدم وجود تأثـير للمراجعة المشتركة علـى جودة الأرباح حتى مع مشاركة مكاتب المراجعة الكبرى في تنفيـذ المراجعـة المشتركـة. الا إنـه عنـد تقسيـم عينـة الدراسـة بحسب إلزامية المراجعـة المشتركة، أظهرت نتائج البحث وجود تأثير سلبي للمراجعة المشتركة على جودة أرباح الشـركات الملزمة نظاما بالمراجعة المشتركـة في حين أنه لم يظهـر تأثير على جودة أربـاح الشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة

طواعية. ومن المأمول أن تُسهم نتائج هذا البحث في مساعـدة الجهات التنظيمية والتشريعية في المملكة في أي مـداولات أو قرارات خاصـة بتقييـم دور المراجعة المشتركة ومدى الاستمرار في فرضها من عدمه. ومن المأمول أيضا أن تسهم نتائج هذا البحث في فتح آفاق جديدة للبحث التطبيقي المحاسبـي في المملكـة وفي العـالم العربـي، خصوصا في ظل محدودية عـدد الدراسـات التـي تناولت موضـوع المراجعة المشتركة.

الكلمات المفتاحية : المراجعة المشتركة، جودة الأرباح، سوق الأوراق المالية السعودي

أخبار مهنية محلية وعالمية :

١ - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تطبق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية عام ٢٠١٧م

وافق مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه السابع للدورة السابعة والمنعقد يوم الخميس ١٤٣٤/٩/١٠هـ الموافق ٢٠١٣/٧/١٨م على تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة وذلك بعد استكمال اعتمادها من الهيئة على أن يكون اقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدا في ٢٠١٧/١/١م وذلك بالنسبة للمنشآت المدرجة في السوق المالية ، اما بالنسبة للمنشآت الأخرى فيكون اقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن ٢٠١٨/١/١م على ان يعاد النظر في التواريخ بالتأخير في ضوء مستجدات العمل على خطه التحول.

وفيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية فيتم تطبيقها بعد اعتمادها من الهيئة دفعة واحدة ، على أن يكون أقرب تاريخ للتطبيق على مراجعة القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبد في ٢٠١٧/١/١م مـــا لم تستجد أمور تمنع ذلك.

٢ - هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية توقع اتفاقية إعداد دراسة لدبلوم الزكاة لمنسوبي الأجهزة الزكويه في دول المجلس وتشارك في اجتماع لجنة وكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون

قام وفد من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون بزيارة الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، معالي الدكتور عبداللطيف الزياني، حيث استقبل معاليه الاستاذ محمد صالح العبيلان رئيس مجلس ادارة الهيئة، والدكتور ناصر ابراهيم القعود المدير التنفيذي للهيئة، وتمت مناقشة انشطة وأوضاع الهيئة متمنياً لها النجاح فيما تقوم به من مهام .

وخلال هذه الزيارة وقع الأمين العام لمجلس التعاون معالي الدكتور عبداللطيف الزياني، والأستاذ محمد صالح العبيلان رئيس مجلس إدارة الهيئة عقد اعداد دراسة دبلوم متخصص لمنسوبي الأجهزة الزكويه بمجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تحديد الاحتياجات التدريبية لمنسوبي الأجهزة الزكويه في دول مجلس التعاون وتحديد مصفوفة التدريب للمعارف والمهارات اللازمة لمنسوبي هذه الأجهزة.

٣- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تصدر عدد جديد من "مجلة المحاسبون"

أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين العدد ٧٩ من مجلتها "المحاسبون" والذي تضمن عدداً من الموضوعات ذات العلاقة بأنشطة الهيئة والمهنة محليا ودوليا.

مؤتمرات وملتقيات وندوات :

المؤتمر	المكان	التاريخ
Islamic banking and Finance Conference	London, United Kingdom	29 - 29 April 2015
International Conference on Engineering, Management and Social Sciences	London, United Kingdom	8- 9 May 2015
ICAF 2015 : International Conference on Accounting and Finance	Amsterdam, the Netherlands	14- 15 May 2015
5th Annual International Conference on Accounting and Finance (AF 2015)	Singapore, Singapore	18 - 19 May 2015
13th Annual International Conference on Accounting	Athens, Greece	25 - 28 May 2015
13th Annual International Conference on Finance	Athens, Greece	25 - 28 May 2015
ICAFE 2015 : International Conference on Accounting, Finance and Economics	Copenhagen, Denmark	3 - 4 June 2015
International Conference on Global Business, Economics and Social Science (ICGBS)	Durban, KwaZulu Natal, South Africa	4 - 6 June 2015
2015 International Business Conference in London	London, United Kingdom	7 - 11 June 2015
Second Asia-Pacific Conference on Global Business, Economics, Finance and Social Sciences	Danang, Vietnam	10 - 12 July 2015
2015 International Business Conference New York City	New York, United States of America	2 - 6 August 2015
2nd Annual International Conference on Social Sciences	Athens, Greece	3 - 6 August 2015
London 4th Economics & Finance Conference	London, United Kingdom	25 - 28 August 2015
2nd Business, Banking and Finance conference	Ho Chi Minh City, Vietnam	28 - 29 August 2015

مرحباً .. بكم .. عضواً بالجمعية

كثرت الاستفسارات حول الجمعية وأهدافها وأنشطتها وما هي المزايا المترتبة على العضوية، وكيف يمكن الانضمام إلى عضوية الجمعية؟ لذلك رأينا أن نزود القارئ العزيز ببعض المعلومات عن الجمعية والتي نأمل أن تساعد على الإجابة على هذه الاستفسارات وما شابهها.

صدرت موافقة جامعة الملك سعود على إنشاء الجمعية السعودية للمحاسبة عام ١٤٠١هـ بناءاً على توصية من الندوة الأولى لسبل تطوير المحاسبة في المملكة والتي تعقد في جامعة الملك سعود وقد جاء إنشاء الجمعية لتحقيق الأهداف التالية:

أهداف الجمعية

١- تنمية الفكر العلمي في مجال المحاسبة وتطويره.

٢- إتاحة الفرصة للعاملين في مجال المحاسبة للإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي.

٣- تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال المحاسبة بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.

٤- تقديم المشورة والقيام بالدراسات اللازمة لرفع مستوى الأداء في مجال المحاسبة في المؤسسات والهيئات المختلفة.

أنشطة الجمعية

وتسعى الجمعية لتحقيق هذه الأهداف بكافة الوسائل المناسبة ولها على وجه الخصوص ممارسة أوجه النشاط التالية:

- تشجيع إجراء البحوث العلمية في مجال المحاسبة وما يتصل بها من مجالات المعرفة ونشر نتائج هذه البحوث وتوزيعها وتبادلها مع الهيئات المعنية.
- عقد المؤتمرات والندوات الدراسية لبحث القضايا المتصلة بالمحاسبة.
- إصدار مجلة أو نشرة دورية تعني بنشر البحوث والدراسات المحاسبية.
- القيام بالرحلات العلمية وتنظيم المسابقات العلمية والثقافية في مجال المحاسبة.

عضوية الجمعية

وتكون العضوية على ثلاثة أنواع:

١- عضوية شرفية : وتمنح لمن تختاره الجمعية ممن يقدموا لها خدمات مادية أو معنوية أو ساهموا في تطوير المحاسبة داخل المملكة أو خارجها.

٢- عضوية عاملة: ويتمتع بها كل من أستوفى شروط العضوية من الحاصلين على درجة جامعية في مجال المحاسبة أو ما يعادلها ويكون مقيماً بالمملكة.

٣- عضوية انتساب: ويتمتع بها كل من:

أ - راغبي العضوية من غير المقيمين في المملكة ممن تنطبق عليهم شروط العضوية العاملة.

ب - المؤسسات والهيئات التي يتصل نشاطها بمجال المحاسبة.

جـ- الطلاب الذين يدرسون في مجال المحاسبة: حتى مرحلة البكالوريوس.

شروط العضوية

و يشترط في عضو الجمعية ما يلي:

١ - أن يكون حسن السيرة، طيب السمعة، ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والاعتبار.

٢ - أن يدفع رسوم العضوية (حالياً تبلغ ٣٠٠ ريال في السنة ، مائة ريال للطالب) في حسابنا رقم ٢٣٢٤٥٥- البنك العربي الوطني- فرع الستين.

٣ - أن يتقدم راغب العضوية بطلب الانضمام إلى الجمعية.

٤ - عدد ٢ صورة شمسية ٣ X ٤.

بعض المزايا المترتبة على العضوية

بانضمامك إلى عضوية الجمعية تستفيد من كثير من المزايا والتي أهمها ما يلي:

أولاً : العضوية في الجمعية العلمية الوحيدة في مجال المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المساهمة في تحقيق أهداف الجمعية في تنمية الفكر المحاسبي والإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي ورفع مستوى الأداء وتطوير المهنة.

ثالثاً: الحصول على خصم يصل إلى ٢٠٪ من الرسوم المقررة لأنشطة الجمعية المختلفة من دورات وندوات وحلقات وغيرها.

رابعاً: الحصول على /المحاسبة/ أول وأهم مجلة متخصصة في المحاسبة تصدر في المملكة (مجاناً).

خامساً: الحصول على ما قد تصدره الجمعية من نشرات إخبارية وأبحاث ومطبوعات.

سادساً: الحصول على نسخة من القرارات والأنظمة والتعاميم المتعلقة مهنة المحاسبة والتي تحصل عليها الجمعية.

سابعاً: تدعى إلى ندوات ودورات ولقاءات واجتماعات الجمعية الرسمية وغير الرسمية.

ثامناً: الحصول على بطاقة العضوية في الجمعية وما يترتب عليها من مزايا وخصم في أسعار بعض الفنادق والمستشفيات وتأجير السيارات.

عزيزي القارئ الآن وبعدما عرفت بعض المعلومات عن الجمعية السعودية للمحاسبة هل تود الانضمام إليها؟ وهل ترغب في أن تكون عضواً بجمعيتها العمومية؟

إذا كانت الإجابة نعم ، فإننا نرحب بك عضواً بجمعيتنا المهنية مشاركاً لنا همومنا من أجل المهنة وطموحاتنا للارتقاء بالعمل المحاسبي في بلادنا.. ولا يخفى على أي متابع لحركة الحياة اليومية الآن مدى أهمية مهنة المحاسبة في حياتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية.. فلم تعد المحاسبة مجرد حصر لحسابات مؤسسة صغيرة أو حتى كبيرة من مصاريف ودخل بل أنها أصبحت تشكل المعلومة المهمة لاتخاذ أصحاب القرار في المؤسسات الضخمة قراراتهم المصيرية.

في انتظارك

وبعد .. إذا رغبت عزيزي القارئ في الانضمام لعضوية الجمعية فلا تتردد بادر بالاتصال بنا على ت ٤٦٧٤٢٦٣ للاستفسار عما تريد .. وإذا كنت تريد أن تصبح عضواً فعالاً في الجهاز المعني بتنمية الفكر المحاسبي في بلادنا والنهوض والارتقاء بالمهنة والمهنيين فسارع بتقديم طلبك.

ومن أجل التيسير عليك .. أنسخ صورة من الاستمارة الموجودة خلف هذه الصفحة واستكمل بياناتها وأرسلها لنا على العنوان البريدي التالي:

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص.ب ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١ - هاتف: ٠١١-٤٦٧٤٢٦٣ - فاكس: ٠١١-٤٦٧٤٢٦٢

أو سلمها إلينا بنفسك بمقر الجمعية:

جامعة الملك سعود - كلية إدارة الأعمال

موقع الجمعية السعودية للمحاسبة	www.saa.org.sa
إيميل الجمعية السعودية للمحاسبة	saa@ksu.edusa
إيميل سكرتير الجمعية السعودية للمحاسبة	alsafadi52@yahoo.com

مرة أخرى:

مرحباً بك عضواً بجمعيتنا.

الجمعية السعودية للمحاسبة

من أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة :

انتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية السعودية للمحاسبة

تم انتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية السعودية للمحاسبة مدته ثلاث سنوات في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في ٢١ / ١١ / ١٤٣٥هـ، الموافق ١٥ / ٩ / ٢٠١٤م وشكل على النحو التالي:

م	الاسم	المنصب	جهة العمل	الصور
١	أ. د محمد سلطان السهلي	رئيس مجلس الإدارة	جامعة الملك سعود	
٢	أ. راشد سعود الرشود	نائب رئيس مجلس الإدارة	إرنست ويونغ محاسبون قانونيون	
٣	أ.د صالح راشد العماري	أمين سر مجلس الإدارة	جامعة الملك سعود	
٤	د. يحيى علي الجبر	أمين مال الجمعية	جامعة الملك سعود	
٥	د. خالد رشيد العديم	عضو مجلس إدارة	جامعة الملك سعود	
٦	د. ناصر محمد السعدون	عضو مجلس إدارة	جامعة الملك سعود	
٧	أ. خالد محمد البسام	عضو مجلس إدارة	شركة تطوير المباني	
٨	أ. خليل إبراهيم السديس	عضو مجلس إدارة	كي بي إم جي الفوزان والسدحان	

عقدت الجمعية العمومية للجمعية السعودية للمحاسبة اجتماعها الثامن عشر مساء يوم الأحد ٢١ رجب ١٤٣٦هـ الموافق ١٠ مايو ٢٠١٥م بمقر جامعة الأمير سلطان بالرياض، وقد تم في هذا الاجتماع إقرار القوائم المالية للعام المالي ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
الجمعية السعودية للمحاسبة

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
KING SAUD UNIVERSITY
SAUEI ACCOUNTING ASSOCIATION. (SAA)

طلب عضوية

انتساب / عاملة

الاسم : .....

تاريخ ومحل الميلاد : ..... الجنسية : .....

المؤهل الدراسي : .....

جهة وتاريخ الحصول عليه : .....

الوظيفة : .....

جهة العمل والعنوان : .....

العنوان البريدي : ..... E-Mail .....

الهاتف : منزل ..... عمل : ..... فاكس : .....

الخبرات السابقة : .....

.....

.....

مجالات المساهمة في أعمال الجمعية :

.....

.....

العضوية في الجمعيات الأخرى :

.....

.....

أرجو قبولي عضواً بالجمعية السعودية للمحاسبة

التوقيع : .....

يعتمد

رئيس الجمعية	التوقيع	التاريخ
.....	.....	.....

الجمعية السعودية للمحاسبة
ص. ب. ٧١١١٥ الرياض ١١٥٨٧ - هاتف: ٠١-٤٦٧٤٢٦٣ - فاكس: ٠١-٤٦٧٤٢٦٢
saa@ksu.edu.sa

إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة

اسم الكتاب	المؤلف	الإصدار	السعر بالريال
حالات عملية في المراجعة	أ.د إسماعيل إبراهيم جمعة د. محمد سامي راضي	الإصدار السابع	٣٠
التحليل المالي: نظرة محاسبية	أ.د محمد بن سلطان القباني السهلي	الإصدار الثاني	١٠٠
المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع العملي	د. نبيه الجبر، د.محمد علاء الدين	الإصدار الخامس عشر	٩٠
المحاسبة المتقدمة	د. صلاح الدين إبراهيم الطحان	الإصدار الرابع	١١٠
المحاسبة المتوسطة (الجزء الأول)	د. محمد سامي راضي	الإصدار الثالث	١٠٠
المحاسبة المتوسطة (الجزء الثاني)	أ.د إسماعيل جمعة، د.محمد سامي راضي	الإصدار العاشر	١٠٠
المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية	د. السيد أحمد السقا	الإصدار الثاني عشر	١٠٠
النقود والبنوك والأسواق المالية: وجهة نظر شمولية	د. يوسف عبد الله الزامل وآخرون	الإصدار الثامن عشر	٥٠
حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الأول)	أ.د محمد سامي راضي، أ. وحيد حمزة	الإصدار الثالث عشر	٥٠
حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الثاني)	أ.د محمد سامي راضي، أ. وحيد حمزة	الإصدار الرابع عشر	٥٠
معايير المراجعة .الطبعة الثانية	وزارة التجارة		٤٠
نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)	أ.د صلاح مبارك، د. لطفي الرفاعي	الإصدار التاسع	١٠٠
مبادئ المحاسبة الإدارية: محل اتخاذ القرارات	أ.د سعيد محمود الهلباوي أ.د تهاني محمود النشار	الإصدار الأول	٩٠

مجلة البحوث المحاسبية

دورية علمية متخصصة ومحكمة

نصف سنوية تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة